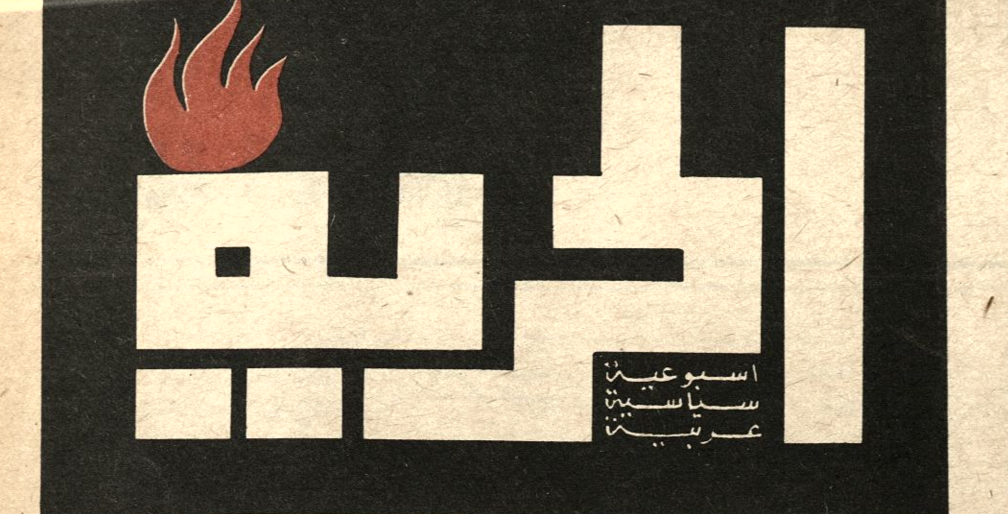


في هـذا العـدد :

بيروت - الاثنين ١/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٢ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا - AL-HOURRIAH - Nº 602 - 1/1/1973 -

تصعيد العدوان الأميركي لن يمنع انتصار الشعب الفيتنامي



الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام

في الوقت الذي تستانف فيه الولايات المتحدة الاميركية غاراتها الجوية المجرمة على فيتنام الشمالية ، وتعلن هانوي بأن محاولات نيكسون لاجبار فيتنام الشمالية على الخضوع لقبول شروطه لن تفلح ابدا .. (ويؤكد « جياب » انه لو دمرت القنابل الاميركية هانوي تدميرا كاملا فأننا لن نخضع) ...

في هذا الوقت بالذات كانت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام تحتفل بالذكرى الثانية عشرة لتأسيسها .

فقد تأسست الجبهة في ٢٠-١٢-١٩٦٠ ، ومنذ تأسيسها اضطلعت بمهمتها التاريخية ، مهمة تنظيم وقيادة المقاومة رافعة عاليا الراية العظيمة للوحدة الوطنية ومعبئة كافة طبقات الشعب ، وكل الطاقات من اجل النضال في سبيل جنوب فيتنام مستقل ديموقراطي ، مسالم ، حيادي .

وطوال هذه الاعوام الاثنتي عشر الماضية ، ورغم تعبئة اكثر من نصف مليون جندي اميركي واستخدام اكثر من ١٠ ملايين طن من القنابل والقذائف ، ورغم اللجوء الى مختلف الوسائل الشرسة وانفاق ٢٠٠ مليار دولار على الحرب ، رغم كل ذلك لم يتمكن الامبرياليون الاميركيون من تغيير الوضع في جنوب فيتنام . على العكس افشل الثوار الابطال وجماهير الشعب الفيتنامي المسلحة بقيادة الجبهة الوطنية للتحرير مخططات الامبريالية الاميركية الواحدة بعد الاخرى . واغتصبوا النصر تلو النصر . وافشلت الجبهة استراتيجية الولايات المتحدة « الحرب الخاصة » ودفعت بـ « الحرب المحلية » الى المأزق ، وقاتلت بحزم كي تفشل سياسة « فتنمة الحرب » التي اتبعها نيكسون . وفي هذا العام احرزت الهجمات والانتفاضات الواسعة النطاق التي قام بها المقاتلون الثوار نجاحات عظيمة فقد استبعد عن القتال ٢٥٠,٠٠٠ من قوات العدو ما بين قتيل وجريح . واسقط ٢,٠٥٠ طائرة ، واغرق او احرق ٤٠٠ سفينة حربية او غيرها من وسائل النقل البحري . ان هذه الهجمات والانتصارات تكتسي مغزى استراتيجيا لكونها وجهت ضربات عنيفة للاستراتيجية الاميركية « فتنمة الحرب » وهي التي اصبحت الان مهددة بالانهيار الكامل . لقد ارسلت حكومة نيكسون نجدات جوية وبحرية ضخمة للقوات العميلة وعادت الى الحرب التدميرية ضد فيتنام الشمالية املة منع وصول المساعدة التي تأتي من المؤخرة الكبرى الى الجبهة ... ولكن كل ذلك لم ينجح ، فبالرغم من العودة الى « امركة » الحرب الى اقصى درجة ، فأن القوات الاميركية لم تقلب الوضع ، ولا ردت « الحرب الثورية » !

اثنتا عشرة سنة تمر والسكان في المناطق المحررة بقيادة السلطة الثورية يشيدون رويدا رويدا حياة جديدة . الانتاج يزداد ، وهذا امر ذو اهمية كبرى .. سد احتياجات المقاومة وتحسين ظروف الحياة المعيشية باستمرار . ويتطور بدون توقف التعليم والعناية بالصحة (وحتى الادب والفن) ويساهم مواطنو المناطق المحررة في بناء حياة سليمة في ظل انتصار الافكار الثورية على الثقافة القديمة الفاسدة . ولقد خلقت اشكال جديدة لسلطة الشعب ، لا في المناطق العليا والسفلى وجوار المدن فحسب ، بل وسط التكتلات المدينية ايضا . ان الجماهير المدنية وسكان المناطق الريفية التي لا تزال محتلة يعززون صفوفهم ويشنون الهجمات على المواقع المعادية بالوسائل العسكرية والسياسية ، مطالبين بحقوقهم الديمقراطية وبالاصلاحات الاقتصادية وبالسلام . وقد عزلت الحركة الشعبية ، التي تعمل لقلب ادارة نغوين فان ثيو العميلة وتشكيل حكومة وئام وطني ، عزلت المعسكر الاميركي وشقته على نفسه .

ان الامبرياليين الاميركيين يمنون حاليا بفشل ذريع ولكن رغم ذلك يظهرون عنادهم بقدر ما يظهرون خداعهم ومراوغتهم . لقد عرقلوا عن عمد احلال السلام بتأجيلهم توقيع الاتفاقية التي تم التوصل اليها .

وكان من المفروض ان توقع في الحادي والعشرين من شهر تشرين اول الماضي . وفي اثناء ذلك عكفوا على تصعيد الحرب وحشد القسم الاعظم من قواهم الجوية والبحرية (بما في ذلك طائرات بـ ٥٢) لشن هجمات مسعورة على الشمال والجنوب . وهم يرسلون الى جنوب فيتنام بوتيرة لم يسبق لها مثيل ، معدات حربية اضافية .. واقاموا جسرا جويا بين القواعد الجوية في امركا وفي المحيط الهادي وجنوب فيتنام كي يوصلوا ١٥٠٠ طن من المعدات الحربية يوميا !

بغية الوقوف في وجه هذا المخطط الاميركي المتصاعد وجهت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام مؤخرا نداء الى جميع المواطنين والمقاتلين تناشدهم فيه دعم بيان حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية المؤرخ ٢٦-١٠-١٩٧٢ وبيان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام ٢٨-١٠-١٩٧٢ وتطلب منهم ان يوطدوا وحدتهم ويضاعفوا يقظتهم ويعززوا مقاومتهم لكي يفشلوا فشلا كاملا ، جنبا الى جنب مع شعب الشمال ، العدوان الاميركي الجديد .

مشاريع القذافي "الوحدوية"..

خلال الاسبوع الماضي ، اختتم العقيد القذافي زيارته الرسمية لتونس . وقد فوجئت اوساط الاتحادالثلاثي بالاقتراح الذي قدمه الرئيس الليبي : وحدة فورية بين ليبيا وتونس برئاسة « المجاهد الاكبر » . الصحف المصرية فضلت اطباق الصمت على الدعوة . وعلى الرغم من ان تونس رفضت الاقتراح ، داعية الى تمتين العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات الرسمية ، فقد اصر الرئيس الليبي على ان لا خلافات فعلية بين البلدين حول هذا الموضوع . فتونس تريد السير نحو الوحدة « خطوة خطوة » ، بينما ليبيا ترغب في « عمل ثوري » . وهذان الطريقان نحو الوحدة « نافذا المفعول ويكمل احدهما الاخر » ! . واذا كان العقيد القذافي يرى في زيارته لتونس مناسبة للتبشير بدعوته الوحدوية ، فالزيارة بالنسبة الى القيادة التونسية لها هدف محدد واضح : محاولة اعادة النظام الليبي الى « الحظيرة المغربية » باستثمار ما برز ويبرز من تعارضات بين مصر وليبيا في مجالات السياسة الخارجية والداخلية (الموقف من الاتحاد السوفياتي ، الموقف من التسوية السلمية ، العلاقات الثنائية بين البلدين) .

ان موضوع تطور العلاقات بين مصر وليبيا يستحق معالجة مستقلة . غير ان زيارة القذافي ، من جهة ثانية ، تشكل محطة في « جولاته الوحدوية » في طول الوطن العربي وعرضه . فمن مشروع الاتحاد الرباعي الى اقتراح الوحدة الفورية مع تونس ، مرورا بقيام الاتحاد الثلاثي ومشروع الوحدة الفورية مع مصر ورعاية القذافي لمشروع الوحدة اليمنية – سلسلة من « المشاريع الوحدوية » وقف على رأس دعاتها ومنفذيها العقيد القذافي . وفي احدى خطبه الاخيرة – في حضرة السلطان قابوس – اعلن الرئيس الليبي ان « الوحدة هي الحامي الوحيد للحرية والدرع الواقية ضد الاستعمار ... » . لكن كافة جولات العقيد القذافي « الوحدوية » حتى الان تندرج كلها في سياق هو اكثر ما يكون تناقضا مع حماية الحرية ومقارعة الاستعمار .

وافتتحت مصر وليبيا نشاطات « الاتحاد » بغض النظر عن مجزرة تموز ١٩٧١ ضد المقاومة الفلسطينية في الاردن ، والتدخل المباشر في دعم نظام النميري ضد انقلاب هاشم العطا وما تلاه من مجازر دموية الحزب الشيوعي السوداني والحركة الديمقراطية والعمالية . باسم الوحدة ، جرى دعم النميري ضد الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان . وباسم «الوحدة» حارب النميري الحزب الشيوعي السوداني . و « وحدوية » النميري كانت الطريق الذي سار عليه للارتماء في احضان الاستعمار وتصفية حتى الضباط « القوميين » وتكريس عزلة السودان وقطيعته شبه النهائية عن دول الاتحاد الثلاثي والقضاء على اتفاقية الوحدة العربية .

وايضا باسم الوحدة ، جرى دعم المخطط السعودي لضرب النظام الوطني في اليمن الديمقراطية ومد المرتزقة الشماليين بالدبابات والطائرات . ولما اخفق مشروع الهجوم العسكري المباشر ، جرى – باسم الوحدة – رعاية مشروع الوحدة اليمنية الذي كان اول من ارتد عليه وهاجمه الرجعيون السعوديون انفسهم ومرتزقتهم في الشمال . ولا يخفي العقيد القذافي رأيه في هذا الصدد . اذ صرح ، خلال مباحثات الوحدة اليمنية في طرابلس ، « انا من المؤمنين بوحدة الجزيرة العربية في ظل اي دولة قادرة على توحيد الجزيرة حتى ولو كانت هذه الدولة هي المملكة العربية السعودية » !

ان لوحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي معنى واحدا : تركيع المنطقة باسرها لحكم رجعي ، هو اشد انظمة الحكم العربية عمالة للاستعمار ، في ظل نظام حكم اوتقراطي استبدادي اسود ، وتصفية حركته الوطنية في السعودية نفسها واليمن وعمان والخليج ! . هذه هي الترجمة العملية لشعار وحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي الرجعي المرتبط بالاستعمار .

هذه هي وظيفة « الدعوة الوحدوية » التي يمثلها العقيد القذافي : استخدام الوحدة لتغطية التراجع في مجابهة العدو الاسرائيلي ، وصرف الانظار والاستسلام امام باقي مظاهر الهجمة الامبريالية على المنطقة المتمثلة بتعزيز المصالح الاستعمارية وتمتين سيطرة الرجعيات العميلة المحمية بالقواعد العسكرية الاجنبية . وهذا هو مآل الفكر القومي الديني في مرحلة التراجع ، تغطية الهزائم ببخور وحدة لا تنجب الا المزيد من التكريس للقطرية والانفصالية .

* * *

وبالتأكيد لن يسمع العقيد القذافي ، في جولاته « الوحدوية » ، من يذكره بان الطريق الوحيد نحو الوحدة العربية هو طريق تصفية اسس التجزئة : السيطرة الاستعمارية بكافة مظاهرها والرجعيات العميلة . وان قياس وحدوية اي نظام كانت وستبقى مدى قدرته على اشراك اوسع الجماهير في مجابهة العدو الاسرائيلي وانجاز مهام التحرر الوطني الفعلية وانتهاج سياسة العداء المنتظمة للرجعية العميلة .

هذا هو طريق الوحدة العربية الحقيقي ، ولا طريق غيره !

جولة الأسبوع

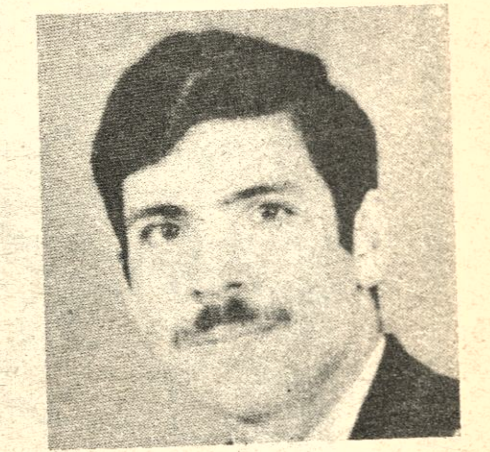
المغرب

تدهور الحالة الصحية للمعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام

نقل تسعة من المعتقلين السياسيين في الدار البيضاء الذين تسير صحتهم من سيء الى اسوأ نتيجة اضرابهم عن الطعام من يوم ٢٩ نوفمبر الماضي وقد نقل تسعة منهم في حالة خطيرة الى مستشفى ابن رشد كما أدخل احدهم الى غرفة التمريض بالسجن المدني وهو السيد بناصر ، ان الموجودين في المستشفى ما يزالون مضربين عن الطعام وحالتهم لا تدعو الى الارتياح ولم يجدوا أي مساعدة ولا عناية طبية ولم يزرهم اي طبيب ، وهم ممنوعون من الخروج للاستراحة كما ان عائلاتهم ممنوعة من زيارتهم ولم يجدوا اي فرق بين حالتهم في السجن وحالتهم في المستشفى وهم الاخوان : محمد ابو دقة (فلسطيني) زكي الحسن ، توفيق بلعيد ، خلعي مصطفى ، ممدوح بوعيد وثلاثتهم لا يتجاوز سنهم ١٦ سنة وهلال عبد الرزاق .

ومن جهة اخرى لا زالت حالة التوتر تسود في الحي الجامعي بالرباط وذلك بعد الاحداث التي شهدها الحي اليوم منذ اسبوعين حيث تعرض الطلبة والطالبات لاخراجهم من الحي وطردهم منه وكان من نتائج ذلك ايضا اعتقال مجموعة من الطلبة ونقل عدد اخر منهم الى مستشفى ابن سينا بعد أن أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة ، ولا زالت الشرطة تطوق مبنى الحي الجامعي ولا تسمح لاحد من الطلبة بدخوله في حين تظل الطالبات مشردات في الشوارع بدون مأوى ، بعد ان سمح لهن يوم أمس بأخذ امتعتهن من الحي ومطالبتهن بمغادرة الحي الجامعي . هذا وقد عقد الطلبة تجمعا عاما على مستوى جامعة محمد الخامس أعلنوا فيه عن موقفهم من الاحداث والقرارات التي تم الاتفاق عليها في هذا المضمار .

المناضل الفلسطيني النقابي ابو دقة يواصل إضرابه عن الطعام في سجون السلطات المغربية



— اختطف الرفيق محمد ابو دقة الذي يدرس في جامعة الرباط المغرب في ٢٥ شباط ١٩٧٢ ، من قبل الشرطة السرية التي تخضع لاشراف الكولونيل الدليمي مباشرة . وقد بقي مكانه وظروف اختطافه مجهولة حتى تاريخ ١٧ اذار ١٩٧٢ . حيث احيل على قاضي التحقيق وتبرع محامون وطنيون للدفاع عنه على رأسهم عمر بن جلون ومحمد كرم . تهم واهية تدلل على طبيعة النظام الفاشية وعدائها لكل العناصر التقدمية وقضيتنا الوطنية في فلسطين .

— لقد كانت ابرز التهم الموجهة للرفيق لدى قاضي التحقيق هو موقفه المنسجم مع مواقف المقاومة الفلسطينية وجماهير الشعب الفلسطيني وكل القوى الوطنية والديمقراطية العربية من تنفيذ حكم الشعب بالعميل وصفي التل ودعوته للقوى الوطنية في المغرب الى التضامن مع القضية الفلسطينية .

— لقد تعرض المناضل محمد ابو دقة الى شتى انواع التعذيب لدى المخابرات السرية في الرباط ، كما عومل معاملة غير انسانية في السجن ، حيث حجبت عنه الزيارات والمطالعة كما رفض طلبه مرارا بمقابلة احد الاطباء لاجراء فحص طبي له ، علما بانه كان قد اجريت له عملية جراحية قبل اعتقاله ببضعة ايام .

— على الرغم من ذلك كله ، وعلى الرغم من انتهاء التحقيق معه دون ان تتمكن السلطات الرجعية المغربية من تقديم او اثبات اي دليل يدين الرفيق محمد ابو دقة ، فقد واصلت عملية اعتقاله دون احالته على المحاكمة كما واصلت معاملتها السيئة ، وغير الانسانية له ، مما اضطر الرفيق محمد ابو دقة امام هذا الوضع ، الى الاضراب عن الطعام منذ ٢٨—١١—٧٢ ، حيث نقل الى مستشفى ابن رشد بتاريخ ١٢—١٢—٩٧٢ بعد تدهور صحته وتعرضها للخطر .

— لقد واصل المناضل النقابي ، عضو الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، اضرابه عن الطعام مجددا في المستشفى ، كما لم يجد اية عناية طبية ولم يزره اي طبيب ، ومنعت عنه الزيارات في المستشفى ايضا (العلم المغربية ١٢—١٢—١٩٧٢) ، كما تكتمت السلطات الفاشية على اخباره تماما منذ ذلك التاريخ مما يبرر قلقنا المشروع على حياة المناضل محمد ابو دقة .

— كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية والعالمية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بالتنديد بهذا الاجراء الفاشي والافراج الفوري عنه ، وتحميل السلطات الرجعية في المغرب اي اذى يلحق بحياة المناضل النقابي البارز (عضو الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع الرباط) الرفيق محمد ابو دقة .

اليمن

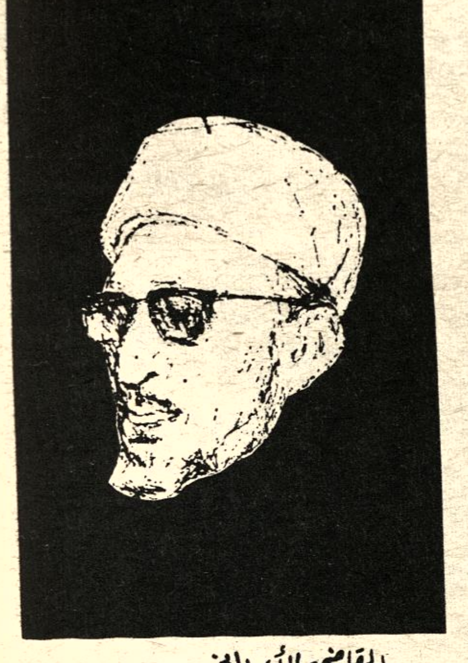
بعد استقالة العيني : معنى تكليف الحجري لرئاسة الوزارة .

يشكل تعيين القاضي عبدالله الحجري لرئاسة الوزارة تحولا خطيرا لمصلحة القوى الرجعية الموالية للحكم الرجعي السعودي والشديدة العداء لليمن الديمقراطية في صنعاء.

فقد أتى هذا التعيين بعد رفض مجلس الشورى — الذي يمثل القبائل في الشمال والذي تسيطر عليه اغلبية رجعية موالية للسعودية وتدفع باتجاه الحرب مع عدن بشكل سافر — التصديق على اتفاقية الوحدة اليمنية التي مضى على توقيعها اكثر منشهر . ورغم ان المجلس حاول تغطية موقفه الحقيقي بالمذكرة التي تحدث فيها عن اتهامات خطيرة الى العيني ، الا انها تشير الى بداية مخطط سعودي لمواجهة مشروع الوحدة اليمنية .

القاضي عبدالله الحجري كان سفيرا لليمن الشمالية في الكويت وامارات الخليج العربي « المستقلة » وشديد الارتباط بالرجعية السعودية ورجلها القوي في صنعاء . وقد تردد اسمه ليحل مكان القاضي الارياني منذ بداية التوتر بين صنعاء وعدن في منتصف ٧٢ حيث استدعي من الكويت الى صنعاء .

اذا كانت السعودية قد راهنت كثيرا على الحرب ونتائجها ، فقد اتت الاتفاقية لتشكل ضربة شديدة للمخطط السعودي في اقتتال اليمنيين فيما بينهم ولو تجد — بعد موجة الغضب الشديد الذي سادها في الايام الاولى — الا ان تبارك الاتفاقية على طريقتها بعد ان اجتمع النعمان مطولا مع الملك فيصل في بداية هذا الشهر .



القاضي الأرياني

من هنا يأتي رفض مجلس الشورى لتوقيع الاتفاقية واستقالة العيني وتكليف الحجري خطوات على طريق مخطط سعودي لافشال الاتفاقية بفرض العناصر الشديدة العداء لعدن لتضمن انتزاع « مكاسب » من الاتفاقية بدلا من رفضها السافر .

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

مصر

ماذا يحدث على صعيد الحركة الطلابية ؟

- التفاصيل الكاملة للاضرابات العمالية الاخيرة -

منذ الانتفاضة الطلابية في بداية العام الماضي ، والسلطة وكثير من القوى اليمينية من داخل السلطة وخارجها تحاول ان تشق صفوف الطلاب عن طريق التركيز على العناصر الدينية التي اشتركت في الانتفاضة، واستطاعت القوى اليسارية ان تستوعبها في داخل الحركة الطلابية دون ان يقع اي صدام داخلي .. ولقد لعبت هذه المسألة دورا اساسيا في نجاح الانتفاضة الطلابية ، وكانت هناك عدة عوامل وظروف مختلفة : أولا قلة العناصر الدينية وعدم فعاليتها بين الطلاب . ثانيا : « عفويتها الوطنية » وعدم وجود عناصر محرضة سياسية تحرفها عن التيار الوطني العام للحركة الطلابية .. واستطاعت العناصر اليسارية بمرونتها وشعاراتها الوطنية والديموقراطية المحددة ان تستقطب هذه «العناصر الدينية».. ولكن ظلت قيادة الحركة بأيدي العناصر اليسارية والديموقراطية في اللجنة الوطنية العليا التي انتخبت اثناء الانتفاضة ..

منذ ذلك الوقت بدأت كثير من القوى اليمينية داخل السلطة وخارجها العمل على انشاء تنظيمات يمينية ودينية واخوانية للوقوف في وجه المد الديموقراطي واليساري في صفوف الطلبة ، ولايجاد انقسام بينهم يؤدي الى شلهم عن التحرك السياسي والوطني . وبالفعل ، وفي مناخ سياسة القذافي وأفكاره الدينية نشطت عناصر كثيرة من اخوان مسلمين الى عناصر يمينية من داخل السلطة ، الى جماعة الفريق صادق ، الى جماعة حسين الشافعي والزيات ، الى جماعات بعض مستشاري رئيس الجمهورية كاحمد درويش وهو رئيس لجمعية الشبان المسلمين بالاسكندرية ، كل هذه العناصر اليمينية عملت على ايجاد تنظيمات طلابية لها داخل الجامعة رافعة جميعها شعارا واحدا : « مقاومة الالحاد والشيوعية كخطر رئيسي على البلاد »، وواضح من هذا الشعار ان الهدف الرئيسي لهذه التنظيمات الطلابية صرف الطلبة عن النضال الوطني والديموقراطي ضد السلطة وتوجيهم نحو بعضهم البعض مما يؤدي الى شل فعالية الحركة الوطنية للطلبة ..

لقد دعت التنظيمات الطلابية اليمينية لعقد مؤتمر في جامعة القاهرة منذ فترة لتأييد الفريق صادق بعد اقالته . ولكن الفئات الديموقراطية اليسارية استطاعت بعملية تحريض سياسي واسعة افشال هذا المؤتمر رافعة شعار « لا علاقة لنا بالصراع بين اطراف الطبقة الحاكمة » .

ثم حدث الصدام الثاني مع التنظيمات اليمينية التي حاولت منع تشكيل لجان انصار الثورة الفلسطينية وخاصة في كلية الطب بجامعة الاسكندرية ..

ولا يقتصر هذا الدور الانقسامي على التنظيمات اليمينية ، بل هناك الدور الذي يلعبه الاتحاد العام للطلاب ، وهو اتحاد رسمي وتحت وصاية الاتحاد الاشتراكي بالاضافة الى « جهاز خاص » أنشأته السلطة مؤخرا وهو « جهاز المخابرات الطلابي ووكلاء الكليات » .

وقد لعب هؤلاء دورهم أيضا ، كما حدث في كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية حيث منع الاتحاد العام للطلاب الصاق مجلات الحائط على جدران الكلية (ويصدر معظم هذه المجلات انصار الثورة الفلسطينية) ، على أثر ذلك قام الطلاب بالصاقها على الارض ، فعملت عناصر الاتحاد الرسمي والمخابرات الطلابية على تمزيقها ، ونشبت مشاجرات بين الفريقين وسقط نتيجة ذلك عدد من الجرحى .

كما حدث صراع في جامعة القاهرة حيث وقفت العناصر اليمينية ضد المطالب الديموقراطية التي رفعها الطلاب ، واستعملوا العنف مما أدى الى حدوث اشتباك مكان الطلاب .

قد رفعوا عدة مطالب ديموقراطية بالافراج عن الطلبة الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات مؤخرا .

وطالبوا بانتخابات حرة جديدة في الجامعة وحل الاتحاد العام الرسمي المعين من قبل السلطة ، كما طالبوا بمقاطعة المهرجانات التي دعا اليها الاتحاد الاشتراكي في محاولة لمنع اي مظهر من مظاهر احتفال الطلبة بالذكرى الاولى لانتفاضتهم في يناير الماضي ، وأخيرا طالبوا بحرية التعبير داخل الجامعة . هذا على الصعيد الطلابي .

التفاصيل الكاملة للاضرابات العمالية الاخيرة

أما على الصعيد العمالي ، فقد حدثت عدة تحركات عمالية في الاسكندرية ..

١ — قام عمال شركة الغزل والنسيج باضراب لمطالب نقابية من رفع الاجور وتحديد ساعات العمل ، الاجازات ، ضمانات اجتماعية وسكن .

٢ — اضراب عمال القطن والكتان .

٣ — اضراب عمال شركة بارالمونت .

٤ — اضراب عمال الشحن والتفريغ بميناء الاسكندرية وهو أهم أوسع اضراب عمالي عرفته الاسكندرية مؤخرا لاسباب كثيرة ، أولا أن عدد العمال كبير جدا ، وثانيا ، لان تحركهم كان قويا وعنيفا وبعضهم كان مسلحا ، وثالثا، لانهم خرجوا في مظاهرة عمالية كبيرة من الميناء الى المنشية ، ورابعا ، لانهم استطاعوا ان يرغموا السلطة على تلبية بعض مطالبهم .

وقد بدأت حركة هؤلاء العمال بعد قرار طرد الخبراء السوفيات التي نتج عنها قلة عدد السفن الراسية في ميناء الاسكندرية بشكل كبير .. ويعمل هؤلاء العمال في الشحن والتفريغ وبالاجر اليومي ، ومعظمهم من أوساط ريفية ، وبعد انخفاض العمل في الميناء وجدوا انفسهم مشردين وعاطلين عن العمل . ومن هنا كان اضرابهم الاخير الذي طالبوا فيه بالمطالب التالية :

١ — تسجيلهم كعمال رسميين .

٢ — السماح لهم بالعمل باستمرار في الميناء .

٣ — انشاء نقابة لهم .

٤ — تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

٥ — عدم اعتقال او محاكمة اي منهم (والا فسوف يستمرون في الاضراب والاعتصام) .

ونتيجة للاضراب تجمع عدد من السفن لم تستطع أن تفرغ حمولتها ، فحاولت السلطة افراغها بواسطة الونشات وبعض العمال الدائمين في الميناء ، فقام العمال المضربون بتكسير وتحطيم الونشات ووقعت اشتباكات بينهم وبين العمال من جماعة السلطة وعندها تدخلت قوات الشرطة وأطلق الرصاص وسقط عدد من الجرحى من العمال ومن الشرطة . وهنا حاول وزير النقل البحري احمد عنت التفاوض مع العمال ، الا انهم اعتقلوه وخرجت مظاهرة كبيرة من الميناء الى المنشية وسط البلد ، عند ذلك حضر عزيز صدقي وسيد مرعي ووافقا على جميع مطالب العمال .

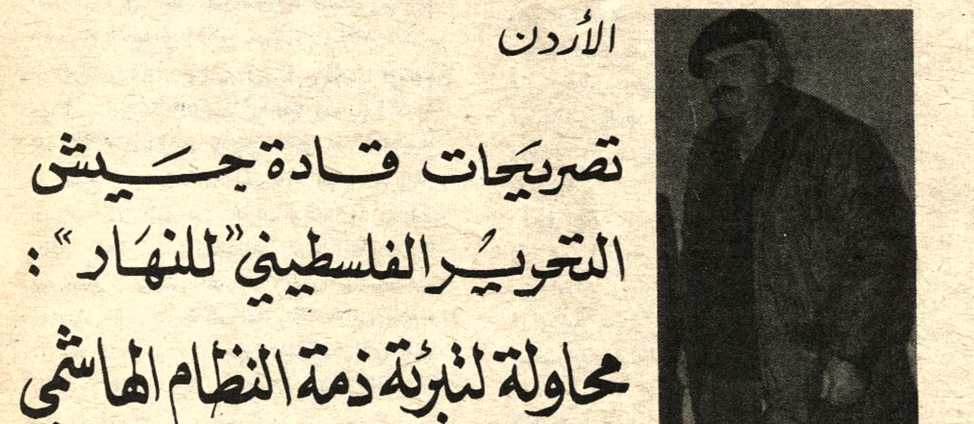
آخر خبر : اعتقال عدد كبير من الطلبة المصريين

بعد خطاب السادات الاخير جرت اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة الوطنيين والديموقراطيين . وكان الطلاب يحضرون حركة مظاهرات واعتصامات للاحتجاج على موقف السلطة المتخاذل .

وكان قد سبق ذلك اعتقال اربعة طلبة فلسطينيين بتهمة تحريض الطلبة المصريين على التحرك !..

الأردن

تصريحات قادة جيش التحرير الفلسطيني "للنهار" : محاولة لتبرئة ذمة النظام الهاشمي



نهاد نسيبة

كانت تصريحات قادة ما يسمى بجيش التحرير الفلسطيني في الاردن الى صحيفة « النهار » واضحة في دفاعها المستميت عن النظام الهاشمي العميل في الاردن ، وتبرئة ذمته من محاولات تصفية القضية الفلسطينية وجرائم تصفية المقاومة بالاضافة لمحاولة تغطية الاعدامات الاخيرة للفدائيين .

وقد جاءت هذه التصريحات بعد طرد قوات عين جالوت من الاردن التابعة لجيش التحرير الفلسطيني والتي رفضت الاذعان لسيطرة واشراف المخابرات الاردنية كما هو الحال بالنسبة لقوات جيش التحرير تحت قيادة العقيد نهاد نسيبة قائد الجيش والمقدم نعيم عبد الرحمن رئيس اركان الجيش ، هذان « القائدان » المعروفان بولائهما وعمالتهما للنظام وللعرش الهاشمي . والمعروف ان العقيد نهاد نسيبة ينتمي الى عائلة فلسطينية في القدس معروفة بولائها للعرش الهاشمي ، وأحد أركانها هو أنور نسيبة عميل العرش والمعروف بترويج المشاريع الاستسلامية في الاراضي المحتلة ، وفي القدس . وكان وزيرا للدفاع ايام الجنرال غلوب باشا !

ان القوى الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مطالبة باتخاذ موقف صلب تجاه هذه القيادات وخطها « اللاوطني » المناقض لتطلعات الشعب الفلسطيني وطموحه الوطني .

الخليج العربي

التمثيل الدبلوماسي فوق العادة بين دولة الاتحاد وايران : تمهيد لخيانات وطنية جديدة

خلال عام بقيت دولة الاتحاد غير معترف بها من قبل الجارتين الاساسيتين — ايران والسعودية — حيث لم تستكمل بعد التسوية النهائية على تركة بريطانيا في شمال عمان بين الاطراف الرجعية والمصالح البريطانية الامريكية التي اشتد تضاربها في الخمسينات ولا تزال

◄

ذيولها معلقة بعد !

قبل قيام الاتحاد لعبت كل من ايران والسعودية ادوارا متباينة لقولبة الشكل النهائي لهذه الكيانات المتناثرة بطريقة تضمن اكثر مصالح كل من هذه الاطراف .

فقد عملت السعودية كل امكانياتها — ولا تزال — بادخال البحرين وقطر الى الاتحاد ليشكلا قوة ضغط سعودية كبيرة على ابو ظبي تكفل تبعية الاتحاد للسياسة السعودية داخليا وخارجيا وضمان المصالح السعودية المتنازع عليها في واحة البريمي ، ومناطق الحدود .

وعملت ايران على تضييق دائرة الاتحاد ليقتصر على الامارات السبع في احسن الاحوال لتشكل دبي والفجيرة وعملاء ايران في ادارات وأجهزة الامارات الاخرى ، ضمانة اكيدة للنفوذ الايراني . ولم تتردد في حسم مطالبتها بالجزر بالقوة مع رأس الخيمة (الامارة ذات النفوذ السعودي الواسع فيها) وبتوقيع اتفاقية ومساعدة مالية مع الشارقة وحاكمها السابق !

برز الاتحاد بعد ليلة واحدة من احتلال ايران للجزر الثلاث . ومن ست امارات حيث تخلفت رأس الخيمة عن الموكب ! وأصبح من غير المقبول — في خضم موجة الاستنكار الواسع محليا وعربيا — تبادل التمثيل الدبلوماسي مع المحتلين . في الوقت الذي لم يحقق الدركي السعودي اطماعه في المنطقة . واعتبر المكسب الايراني (في غياب اي مكسب مشابه) ضربة لمصالحه الحيوية !

خلال عام ، كان الهم الاساسي لحكام الاتحاد هو قمع الحركة الشعبية داخليا وتمييع القضية الوطنية وطمسها . ويكفي ان رئيس الاتحاد قد صرح في ٣٠—١١—٧١ بانه لم يطلع على نصوص الاتفاقية بين ايران والشارقة . ولم يطلع عليها للوقت الحاضر حيث انها اعتبرت من ضمن المسائل الداخلية لامارة الشارقة ! أما على الصعيد الدبلوماسي فقد اكتفى مندوبو الاتحاد بالحديث عن رفض احتلال اراضي الغير بالقوة في معرض الحديث عن القضية الفلسطينية !

لم تكن قضية الجزر قضية وطنية لمشايخ الاتحاد ، لقد اصبحت ضمن لعبة تقاسم مناطق النفوذ بين السعودية وايران وعلى ضوء التسويات التي تتوصل اليها الدوائر البريطانية والامريكية يمكن اعطاء الاشارة للاقزام الصفار بالتحرك !

على الصعيد الداخلي أصبحت العلاقات مع ايران مرتبطة بحل قضية الجزر واعادتها الى الاراضي العمانية واستطاعت القوى الوطنية ان تعبىء جماهير واسعة وتكشف مواقع القوى الرجعية المحلية والعربية من خلال موقفها من هذه القضية الوطنية .

أما على الصعيد العربي فقد شهد عام ١٩٧٢ سلسلة من التحركات السياسية مع مختلف الانظمة العربية لتغطية مواقف الخيانة بالرشوات للانظمة العربية ودعوتها للمساهمة في قمع الحركة الوطنية تحت شعارات « خطر الشيوعية في ساحل عمان » !

★ ★ ★

كانت المشكلة الاساسية هي طمب الكبرى والصغرى . حيث ان احتلال ابو موسى قد اعتبر مسالة منتهية بموجب الاتفاقية التي وقعها خالد القاسمي (استلمت ايران كل المناطق الاستراتيجية — الجبلية — في الجزيرة . وعزلت السكان العرب المقدر عددهم ...١٠٠٠ نسمة في جزء من الجزيرة وفرضت عليهم نظاما دقيقا في الدخول والخروج منها) .

حاكم رأس الخيمة لا يعترف بشرعية احتلال الجزيرتين . رغم ان هناك احاديث تشير الى وجود اتفاقية سرية بينهما ، لكن تبعية رأس الخيمة للسعودية — سياسيا — تجعل هذه القضية من ضمن ادوات الضغط التي تستخدمها السعودية — في منافستها السلمية مع ايران — لتحقيق مصالحها في شمال عمان ومطالبها في واحة البريمي والمناطق الغنية بالنفط .

خلال زيارة زايد لبريطانيا في منتصف هذا العام ، اطلع على الحل البريطاني لمشكلة «الجزر الباقية» — طمب الكبرى والصغرى — ولم يكن زايد في موقع يستطيع الا مباركة هذه الحلول تاركا لبريطانيا ان تقوم بدورها في اقناع السعودية ورأس الخيمة بالتالي بالحلول التي وضعتها .

وفي منتصف شهر ٧٢/١١ سافر صقر القاسمي الى بريطانيا (كانت زيارات ولي عهد رأس الخيمة شهرية للسعودية حيث يجتمع عادة بالعاهل السعودي) حيث توصلت الدوائر الامبريالية الى ضرورة اسدال الستار على هذه القضية وعلى سواها من القضايا المعلقة ضمن مسلسل زمني يكفل تحقيق مخطط روجرز في منطقة الخليج .

ويبدو ان الحل البريطاني الجديد هو نفسه الحل الذي وضعه وليم لوس في زياراته الشهيرة بين طهران وامارات الخليج في السنة الماضية . وهو الحل الذي وافقت عليه الشارقة ورفضته رأس الخيمة . الا ان الجديد كما يبدو هو امكانية استفتاء اللاجئين من طمب الكبرى في العودة أو عدم العودة !

يتضمن الحل ، الاعتراف بالاحتلال الايراني وان الجزر لا أهمية لها (صخور في البحر) وتدفع ايران لرأس الخيمة مساعدات سنوية على غرار مساعدتها للشارقة . والتعويض عن أهالي طمب عن الخسائر التي لحقت بهم والسماح لمن يريد العودة بالعودة الى الجزيرة .

وفي حالة استخراج النفط (اكتشف النفط في رأس الخيمة في المياه الواقعة على الحدود بين ايران ورأس الخيمة . وقد اذاع الخبر في بداية عام ٧٢ حاكم رأس الخيمة ، لكن استخراجه ارتبط بحل المسائل السياسية المعلقة !) ستحصل رأس الخيمة على العائدات أسوة بشقيقتها الشارقة .

★ ★ ★

خلال عام ٧٢ ، قدم حاكم رأس الخيمة والاتحاد كل الاغراءات المادية لسكان جزيرة طمب لاحتوائهم وعزلهم عن المسالة الوطنية وامتصاصهم في مشاريع استهلاكية في الامارات بالاضافة الى توزيع الاراضي والرشوات واغراءات مادية متفرقة . ورغم ذلك ففي الذكرى الاولى لاحتلال ايران للجزر ارسل كل أهالي طمب رسالة مطولة الى زايد وصقر القاسمي والجامعة العربية يندددون فيها بموقف الاتحاد ورأس الخيمة من قضيتهم ويطالبون باعادتهم الى الجزيرة وأعادة الجزيرة الى الوطن . مطالبين الاتحاد باتخاذ سياسة خارجية صارمة تجاه المحتلين وتدريب وتسليح كل الشعب ليقف في وجه الاطماع الاجنبية .

في معرض تسوية هذه المشكلة يبدو ان القوى الرجعية ستستخدم كل الاساليب لتمزيق الموقف الموحد لسكان الجزيرة (الاغراءات ... التوزيع بين الامارات ... السماح للعدد القليل بالعودة مع التضييق المستمر ... والاعتقالات ووسائل الارهاب التي تجيدها المخابرات الاردنية في رأس الخيمة ...) وتبقى المطالب الاخرى التي رفعها اهالي طمب والجماهير التي خرجت في تظاهرة يوم ١١/٢٩ بتحرير الجزر الثلاث واعادتها الى الوطن في حكم المنتهية مع تبادل التمثيل الدبلوماسي فوق العادة مع ايران .

★ ★ ★

مقابل الموافقة على «انهاء القضية سياسيا» وجدت السعودية ضرورة الاعلان عن الحلول التي رتبت مقابل هذه الصفقة . وهي المشاكل المعلقة بين السعودية وأبو ظبي ، ويأتي الاعلان لتمهيد الجو لاخراجها عام ٧٣ الى حيز التنفيذ . وهكذا أعلن السقاف ان مطالب السعودية تتلخص في اجراء استفتاء في البريمي (على طريقة استفتاء البحرين !) بعد عودة كل الموالين للسعودية الذين طردتهم بريطانيا عام ١٩٥٥ ، والموافقة على حدود تحصل السعودية بموجبها على ممر بحري في منطقة خور العديد .

هذه التسوية مرتبطة بمجمل التحرك الاميركي الذي شهده الساحل خلال هذا العام حيث اعطت اميركا اهمية متزايدة لشمال عمان وارسلت الكثير من البعثات العسكرية والتجارية بالاضافة الى المندوبين على اعلى المستويات الرسمية .

★ ★ ★

في حالة الموافقة على المشروع السعودي ، يكون الاتحاد قد دشن سنته الثانية بتسليم المزيد من الاراضي لمحتلين جدد ، ليضمن مساعدة ايران والسعودية لبقائه واسهامهما المشترك في قمع الحركة الجماهيرية النامية ...

أخبار الخليج العربي

* ارسلت المملكة السعودية بعثة عسكرية الى رأس الخيمة بعد المظاهرات الصاخبة التي شهدتها يومي ١١/٢٩ ، ١٢/٢ حيث تم توزيعهم على المخابرات السياسية ومختلف دوائر الامن والشرطة .

* كما قامت السعودية بشحن كميات اسلحة الى رأس الخيمة في الآونة الاخيرة لتدعيم قوتها الداخلية في مواجهة الحركة الجماهيرية المتصاعدة .

* أعربت الجماهير عن غضبتها واستنكارها الشديد لتبادل التمثيل الدبلوماسي بين ايران ودولة الاتحاد .

فقد شهدت مدن شمال عمان مظاهرات صاخبة يوم ١٢/٢٨ نددت فيها بالاتحاد وسياسته الداخلية والخارجية واستهتاره التام بالمشاعر الوطنية .

* تقوم السلطات الاتحادية في ابو ظبي بتعزيز هيمنتها على رأس الخيمة حيث أرسلت مجموعات كبيرة من قوات الدفاع الاتحادية والشرطة لمواجهة النقمة المتزايدة .

* وصل عدد المتعقلين في ابو ظبي الى ٤٥ مواطن وقد امتدت الاعتقالات لتشمل عناصر من شمال عمان بعد ان كانت مقتصرة على أبناء الداخل وظفار ، وقد اعتقلت في الاسبوع الماضي التاجر محمد العمران ولا يزال مصيره مجهولا مع بقية المعتقلين .

وترددت اشاعات في ابو ظبي عن نية الاتحاد لتسليم المعتقلين الى السلطنة لايداعهم سجن الجلالى .

* أرسل أهالي طمب الكبرى رسالة موقعة الى حاكم الاتحاد وحاكم رأس الخيمة والامين العام للجامعة العربية ، يستنكرون فيها سكوت الاتحاد وتآمره على الجزر العربية الثلاث ويطالبون بالتسليح والتدريب لهم وللجماهير واتخاذ خطوات حاسمة ضد المحتلين الايرانيين.

* شنت السلطات القابوسية حملة اعتقالات واسعة في مدن الشرقية ومسقط حيث شملت بعض النساء . وكانت التهمة الموجهة انتمائهم للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. ولا يزال المعتقلون في بيت الفلج حيث تشرف على تعذيبهم المخابرات الاردنية .

* يقدم الاردن مساعدات ادارية ورجال مخابراته لمساعدة السلطان قابوس ، وفي مسقط تشرف على الجوازات ادارة اردنية ، ويخضع اي عربي للتفتيش والحجز اكثر من يومين اذا اشتبه به حتى يطلب رجال المخابرات الاردنية الذين يشرفون على هذا الحجز من بقية اجهزة المخابرات في المنطقة معلومات عن المحجوزين .

* يجري تنسيق عسكري بين القوات الاردنية والقوات الايرانية التي نزلت ساحل ظفار منذ فترة ، وتقيم هاتان القوتان سلطة عسكرية ايرانية — اردنية مشتركة على طول ساحل ظفار وفي (صلالة) .

* عينت الولايات المتحدة الامريكية قائدا جديدا للاسطول الاميركي في البحرين هو الاميرال روبرت هكسي المساعد السابق للشؤون النووية لدى وزير الدفاع الاميركي . والمعروف ان الاسطول الاميركي السابع يتخذ البحرين مقرا لقيادته . وكان الاميرال مارما دوك القائد السابق قد غادر البحرين منذ اسبوعين بعد أن أمضى ٣ سنوات قائدا للاسطول . ويأتي تعيين القائد الاميركي الجديد كدليل على الاهمية التي توليها الولايات المتحدة لوجودها في البحرين .

الأراضي المحتلة

إعتقال مناضلين «إسرائيليين» جديدين

تستمر السلطة الصهيونية بحملات الارهاب والقمع التي بدأتها مؤخرا في الجليل المحتل . فقامت باعتقال اسرائيليين اخرين بتهمة الانتماء الى « الجبهة الحمراء » وبهذا يرتفع عدد المناضلين الاسرائيليين المعتقلين الى ستة اشخاص وتستمر السلطات الاسرائيلية في شن حرب نفسية شرسة ضد هؤلاء المناضلين. ونعتهم بالمخربين والجواسيس . هذا بالرغم من اعتراف اسرائيل ان المعتقلين الاخرين — كالمعتقلين السابقين — متهمان بنشاط ايديولوجي .. وقد كشفت « الحرية » في عددها السابق الهوية النضالية والثورية للمعتقلين « الاسرائيليين » الذين ينتمون في غالبيتهم الى « الاتحاد الشيوعي الثوري » الذي يرفض بشدة الايديولوجية الصهيونية العنصرية والامبريالية . ومن هنا جاءت حملة الاسرائيلية والغربية الموالية التي تصر على الدعاية المضللة التي تشنها اجهزة الاعلام تسمية هذا التنظيم بشبكة « التجسس والتخريب » . هذا وقد امتنعت السلطات الاسرائيلية عن نشر اسميهما (وقد عرف ان احدهما هو رامي لينفي ، ووالده عضو في البرلمان الاسرائيلي) .

مواسم كشف الفضائح

هل تتغير الحال في فضيحة كروتال؟

في الثالث والعشرين من كانون الاول أذاعت لجنة التحقيق البرلمانية تقريرها حول فضيحة كروتال . والتقرير نقطة فاصلة في مسيرة الفضيحة . فبعد أن أثارت هذه الفضيحة من الغبار والكلام وردود الفعل ما لم تثره أية فضيحة أخرى في تاريخ الحكم اللبناني الحافل ، وضع البرلمان يده على الامر ، لترسم لجنته في تقريرها صورة مرتبة مبوبة فيها كل ما تداولته الصحف والالسنة — تقريبا — من عناصر الفضيحة . فهل جرى اعداد هذه الصورة للحفظ في مخزن فضائح الدولة ، أم ان لها ، أمام القضاء ، مصيرا مختلفا عن مصير سواها ؟ .

لماذا تعدد الفضائح ؟

منذ نهاية العهد « الاستقلالي » الاول ، كان لكشف فضائح الدولة ، في لبنان ، غرض محدد . فتداول فضائح العهد السابق في مطلع كل عهد جديد بات محاولة تقليدية لاقناع الجماهير الشعبية بأن مصدر شكواها لم يكن نظام الحكم نفسه ولا اتجاهه الدائم الحتمي الى توظيف الدولة في خدمة أركان السلطة واتباعهم من السماسرة والمقاولين أو شركائهم من أصحاب الرساميل الكبار أو سادتهم من حكام الاقطار الامبريالية وأرباب الاحتكارات الكبرى في العالم . كان العهد الجديد يريد دائما أن يوحي أن مصدر الشكوى كلها والفساد كله والاستغلال كله والقهر كله هو حفنة من اللصوص أو المتسلطين تربعت — صدفة ؟ — على عروش السلطة في العهد السابق . وكان العهد الجديد يريد ان يوحي ايضا ان هذه الطغمة الشريرة قد جرت ازاحتها بقدومه ، وانه هو — اي العهد الجديد — عهد الاستقامة ونظافة الكف والعمل في خدمة الشعب ! وكان لكشف الفضائح غاية أخرى هي النيل الشخصي من الذين كانوا في السلطة أثناء العهد السابق ودخلوا المعارضة في العهد الجديد ، وذلك لافقاد المعارضة بعض أسلحتها في مواجهة السلطة الجديدة ولتسليط سيف الملاحقة عليها اذا هي تجرأت على تجاوز حدودها وكشف الفضائح الجديدة .

هذا ما جرى في بداية عهد شمعون حين كشفت عمليات النهب التي نفذها العهد السابق ، بقيادة « السلطان » سليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية ، وصدر على أثر كشفها قانون الاثراء غير المشروع ، الذي بقي منذ ذلك الحين كتابة على الماء . وهذا ما جرى في نهاية عهد شمعون حين كشف جنبلاط قضية تبرعات الزلزال (عام ٥٦) وسواها من الفضائح . وهذا ما جرى، في العهد الشهابي ، حين اتهم بعض « الاقطاب » البيروتيين ، في حرب ١٩٥٨ الاهلية ، بالاستيلاء على أموال المقاومة الشعبية انذاك . وهذا ما جرى حين كشفت فضيحة الليطاني ، الخ .. وهذا ما جرى أخيرا ، في مطلع هذا العهد ، حين كشفت فضائح صناعة الكهرباء والكابل البحري ثم فضائح الميراج والرادار والكروتال والاسلحة البلجيكية والدبابات الفرنسية (والصفقتان الاخيرتان تمتا في هذا العهد نفسه) .. استثناء واحد : عهد شارل حلو : كان ذلك العهد امتدادا لسابقه ، في البداية ، فلم يجرؤ على اتهامه بشيء واكتفى بمسرحية تطهير للادارة ، غادر المتهمون فيها ملكوت الدولة مشكورين ، مزودين بتعويضاتهم وما يزيد عليها ... ثم اختنقت الحكاية كلها فجاة وهي ما تزال في البيضة .

ماذا في تقرير اللجنة ؟

في هذا كله لم يعد الى الخزينة قرش واحد من الملايين المنهوبة ولم يصدر على أحد حكم بالسجن ، بل أقيمت لبعض المتهمين تماثيل وانتخب بعضهم نوابا وظل اخرون رؤساء لكتل نيابية وعين البعض الاخير في السلك الدبلوماسي ، الخ .. فهل تختلف الحال في فضيحة كروتال ؟

يشير تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الى عدد من الوقائع الدامغة . فسعر بطارية الصواريخ الواحدة قد جرى رفعه من ستة ملايين الى عشرة ملايين وثمانمائة فرنك فرنسي . والمبالغ المدفوعة للشركة المنتجة قد سحبت من بند في الموازنة غير البند الذي كان يفترض أن تغذي ثلاثة ارباعه جامعة الدول العربية ، فوقع العبء كله على الخزينة اللبنانية ، وديوان المحاسبة لم « ينتبه » الى هذا التجاوز الفاحش واشر على العقد فور احالته اليه .

والعمولة قد نقلت من يد الى يد — لقاء واحد في المئة من قيمة الصفقة دفعت للعميل السابق لشراء صمته — ثم رفعت فجأة من ٤ الى سبعة بالمائة . والعميلة الجديدة قريبة مقربة من عماد الجيش السابق . والعماد المذكور قد دعمها ، بلا تحفظ ، واقر العقد في أيام معدودة دون عرضه على الدوائر المختصة في وزارة الدفاع . وقد تم اقصاء رئيس بعثة المفاوضات اللبنانية ، عن مهمته ، دون سبب صريح ، واستبقي في البعثة عضوان أدنى منه رتبة ، جرت اقالتهما بعد ذلك من الجيش ، دون ان يتبع ذلك طرح القضية برمتها على الرأي العام ، أو على التحقيق العسكري ، في الاقل . والعقد قد اقر دون بند جزائي يحمل الشركة مسؤولية ما اذا هي اخلت به . والضرائب التي يفترض في الحكومة أن تستوفيها من قيمة الصفقة ، قد جرى تحميلها للحكومة نفسها !.. الخ ..

لكن التقرير لا يتناول الصفقة وحدها بل يطال التسوية التي أقرتها الحكومة الحالية عند الغاء الصفقة . وقد تحملت الخزينة تسعة ملايين ونصف المليون من الفرنكات الفرنسية نتيجة للتسوية ، رغم ان الشركة هي التي اخلت بالعديد من بنود العقد ، فلم تسلم شيئا من المعدات ، على الاطلاق ، بعد ان مضت مواعيد التسليم . وفي رأي اللجنة البرلمانية ان غياب البند الجزائي من العقد لم يكن يحول دون ملاحقة الشركة أمام القضاء واستعادة المبالغ المدفوعة لها ، دون نقصان. لكن الحكومة التي لا تجرؤ على رفع رأسها — والكلام ليس للجنة — في وجه أي من سادتها الغربيين ، شاءت ان تتحمل هي ما دفعته الشركة من عمولات ومعه بضعة ملايين أخرى من الفرنكات ، وهو أمر تحوم حوله شبهات لا تختلف ، من حيث النوع ، عما يحوم حول الصفقة نفسها .

في مواجهة هذه الوقائع يريد رئيس الحكومة ان يطوي سريعا صفحة التحقيق البرلماني . فيعلن ان المسألة كانت ذات وجهين ، برلماني وقضائي ، وان الوجه الثاني هو الذي تبقى الان. ولا يشير بكلمة — رغم ولعه بالتصريحات المطولة — الى مضمون التقرير البرلماني .

ولا مفر من القول ان الوجه القضائي هذا قد يبتعد ليغور في رمال الزمن ، مع ابتعاد القضية كلها عن رقابة الرأي العام . فرغم قوة الحجج والتهم التي يقدمها تقرير اللجنة البرلمانية ، ما زال العماد بستاني والاخرون الذين طالهم التحقيق ، يملكون عددا لا بأس من المخارج ، واذا كانت هذه المخارج شكلية، لا تقدم ولا تؤخر في تقدير الرأي العام الشعبي للوقائع ، فان لها أهمية بالغة امام القضاء . فيكفي ان يتوصل محامو الدفاع — بما يملكونه من قدرة على اعادة تركيب الوقائع — الى اثبات « عدم كفاية الدليل » ليخرج المتهمون أبرياء وليبقى المال المنهوب في جيوب ناهبيه (ربما بعد تحصيل ضريبة الدخل من ليلي سعد !) .. خاصة وان العماد بستاني ، تبعا لتهديداته ، يملك من وسائل الابتزاز والفضح على ما يبدو ، شيئا كافيا لاسكات العديد من الالسنة الملعلعة في الوقت الحاضر.

اطار الفضيحة السياسي

رغم هذا المصير المرجح للفضيحة ، تبقى وقائع واستنتاجات هامة لا بد من تسجيلها . فايصال التحقيق في الفضيحة الى الحد الذي وصل اليه يشير الى أمر محدد هو الضيق البالغ لقاعدة السلطة الشهابية وسهولة المضي في نسف هذه القاعدة بعد أن فقدت بعض ركائزها . فالشعبة الثانية السابقة قد تحطمت . ونواب الصف الثاني الشهابيون — الذين كانت تفرضهم الشعبة الثانية — قد جرت ازاحة معظمهم واستقطاب البعض منهم نحو العهد الجديد ، في دورتي الانتخابات السابقتين . والاقطاب البرلمانيون الموالون للشهابية ، في عهدها ، قد اختلفت مصائرهم. فصبري حمادة في الحكومة القائمة . معارضة رشيد كرامي تقف عند أعتاب طوني فرنجية. وكمال جنبلاط — رغم عطفه الراهن على الملاحقين من أركان الجهاز الشهابي — قد شارك في ازاحة السلطة الشهابية حين قاد الحملة على الجهاز المذكور وحين صوت مع كتلته لرئيس الجمهورية الحالي . في هذا الوضع تبدو صدور الشهابيين مكشوفة امام خصومهم . فبعد أن سقطت هيمنتهم على المؤسسة العسكرية ، ظهر انهم لم يتركوا أي ولاء ثابت — طائفي او سواه — بين الفئات السياسية او الشعبية يتولى حمايتهم. وظهر ان القمع وموقع السلطة — الذي سمح بكسب بعض الاطراف من الاقطاع السياسي وباصطناع أكثرية نيابية — كانا ، على صعيد السياسة اللبنانية الداخلية ، درعين وحيدين للحكم الشهابي . هذا اذا استثنينا بعض التململ الراهن وظواهر التفكك في الادارة التي يجد العهد الجديد صعوبة نسبية في السيطرة عليها .

ولاشك ان هذا العري الشهابي من أي دعم سياسي فعال — بعد اثنتي عشرة سنة من ممارسة السلطة ! — هو حالة مختلفة عما كانت عليه حالة شمعون وحلفائه مثلا في العهدين الشهابيين . فان الدعم الطائفي — الرجعي — المغربي كان يجعل من المستحيل آنذاك ايصال الكشف عن فضائح عهده الى الحد الذي وصلت اليه ملاحقة العماد بستاني وضباط الشعبة الثانية . هذا العري السياسي للشهابيين هو الذي يدخل في تقديرنا احتمالا ، ولو ضئيلا ، مؤداه أن تصل متابعة فضيحة كروتال الى نتيجة ما ، على غير عادة. فالفريسة ، هذه المرة ، سهلة نسبيا ، بعد أن تكسرت أنيابها .

نتيجة أخرى : وهي ان السلطة الراهنة لا تملك من التماسك بين أطرافها ومؤيديها ما يتيح لها ايقاف الفضائح عند الحدود المرسومة . فرغم الضيق الواضح الذي عبر عنه رئيس الحكومة من الظاهرة نفسها وتحفظه

ازاء تقرير اللجنة البرلمانية ، واصلت « النهار » وسواها متابعة الفضيحة وواصل ريمون اده حملته على السنياني وعلى الشعبة الثانية . هـذا التفكك امر ينبغي وضعه في الحسبان — دون المبالغة في اهميته — حين نطرح قضايا ومعارك تكون الحركة الشعبية طرفا مباشرا فيها . ولا شك ان تقدير نتائجه يحتاج ، في كل حالة ، الى معالجة منفصلة .

والتفكك المذكور هو ما اجبر السلطة على اللجوء الى مجلس النواب ، حين استحال عليها ان تمسك بخيوط الفضيحة كلها وان تضبط طرحها على الراي العام الشعبي . [illegible] السلطة في حدود واحدة من مؤسساتها وان تكسب هـذه المؤسسة لا سواها — الاحزاب الوطنية مثلا — فضيلة تبني النقمة الشعبية التي اثارتها الفضيحة . كما ان استيلاء الحكومة على مبادرة تحريك الفصل الثاني من الفضيحة [illegible] الصواريخ — بعـد ان ملأت اخبارها الصحف — كان يرمي ايضا الى طمس الفصل الثاني منها المتعلق بالتسوية والتعمية على ما رافقه من وقائع [illegible] اركانا في الحكم حاليين ، وتناول الاسباب الفعلية التي وراء الفضيحة . وقد كان ضروريا ان يحال — في المجلس النيابي او في خارجه — بين الحكومة وبين ذلك [illegible] الحكومة [illegible] معركة الكورنال [illegible] مواقعها السياسية في مواجهة الحركة الشعبية . لكن التركيز على فضيحة التسوية والتصدي للحكومة في هذا المجال كما اصطلح به نواب الحزب التقدمي الاشتراكي — وهو الحزب الوطني الرئيسي الذي كان يملك امكانية التدخل الفعال في معركة الكورنال — [illegible] موقف ايجابي في البداية ، من ادعاءات [illegible] التي اطلقها العماد بستاني خلال تصريحاته ودورة الزيارات التي قام بها ومن بينها زيارته لكمال جنبلاط .

ان مواجهة حكومة سلام بمسؤوليتها الفعلية عن التسوية كان ينبغي ان تتم من ضمن منطق الرقابة الشعبية للمصلحة الشعبية ولاموال الشعب . وهو منطق الجماهير التي كانت تعرف حجم الفضيحة [illegible] في الصفقة وفي التسوية — الفريقين من طبقة واحدة [illegible] للمصلحة الشعبية .

واذا كنا قد تناولنا الجانب المالي من الفضيحة دون اغفالنا جانب السياسة الدفاعية التي [illegible] تقرير اللجنة البرلمانية [illegible] ومصادر السلاح (الصراع الامريكي الفرنسي) [illegible] الا ان معالجتها تتطلب [illegible] من قضية الكورنال .

وبعد ، فسواء انتهت الفضيحة الى الخنق التدريجي او الى محاسبة ما لمرتكبيها ، فان تصفية الحساب مع الشهابية ليست وظيفتها الوحيدة ولا الرئيسية . بـل ان امتصاص النقمة على السلطة القائمة وتحويل انظار الجماهير عن الاستغلال والقمع والغلاء والبطالة والتخاذل امام العدو هي عناصر تلك الوظيفة .

الصراع الطبقي يدخل الكنيسة المارونية

منذ ان تحولت الديانة الى مؤسسات راسخة وشاغلها الاساسي الحفاظ على « وحـدة المؤمنين » والحيلولة دون انشقاقها الى ديانتين ديانة للفقراء وديانة للاغنياء . وقد جـاءت حركات الاصلاح والانشقاقات والشيع لتعبر دائما عن الصراع الطبقي القائم ضمن « وحدة المؤمنين » هذه . الكنيسة المارونية في لبنان ليست استثناء لهذه القاعدة . ولعل اكبر ازمة واجهتها ، في تاريخها المعاصر ، كانت ابـان تحلل العلاقات الاقطاعية وقيـام الحركـات الفلاحية (وعلى رأسها عامية كسروان عـام ١٨٥٨) في منتصف القرن المـاضي . واهـم العوامل التي انقذت الكنيسة المارونية انذاك من الانشقاق .

اولا : ان الكنيسة نفسها كانت قد تحولت الى مؤسسة اقطاعية منافسة للاقطاع الماروني (آل الخازن ، حبيش ، الخ) ، الامـر الذي وفر لها هامشا من المرونة والمساومة بـين الفلاحين والمقاطعجية الموارنة ، وثانيـا : ان الحركة الديمقراطية للفلاحين والطبقة الوسطى انذاك تحولت الى حرب ١٨٦٠ الاهليـة الطائفية ، الامر الذي عزز قبضة الكنيسـة على « المؤمنين » [illegible] .

كل الدلائل تشير الى ان الكنيسة المارونيـة تقف الان على عتبة ازمة ثانية ، ازمة الصدام بين الكنيسة الاقطاعية وتحديـات النمـو الرأسمالي في لبنان . وقد جاء اعتصام طلاب المعهد الاكليركي في غزير في صرح البطريركيـة المارونية ببكركي ، احتجاجا على اغـلاق معهدهم ، في اواسط الشهر الجاري ، ليطلق حملة اعادة نظر واسعة وعميقة بكل التركيب الراهن للكنيسة المارونية .

انتهى الاعتصام بعدما وافقت بكركي علـى اعادة فتح المعهد . غير ان قضية معهد غزير لم تكن الا « فصلا واحدا من القضية الاساسية لكنيستنا » ، كما صرح احد الكهنة المعارضين للقيادة الكنسية الراهنة .

عوامل الازمة

كانت قضية معهد غزير الحادثة التي رفعت الغطاء عن ازمة الكنيسة ، التي هي حصيلة تفاعل عدة عوامل منها :

● التطورات داخل الكنيسة الكاثوليكيـة منذ تولي البابا يوحنا الثالث والعشرين زمـام الامر في الفاتيكان . وقد جاءت هذه التطورات لتعبر بالدرجة الاولى عن محـاولـة تكيـف الكنيسة مع الرأسمالية الحديثة في اوروبا ومع الضرورات التي يمليها تنامي حركة التحـرر الوطني والاجتماعي في بلدان العالم المتخلف . وتجلت هذه المحاولـة في المؤتمر المسكونـي الثاني الذي خرج بقرارات تشدد على التزام الكنيسة بالعدالة الاجتماعية وبدء تطبيقها فـي مؤسسات الكنيسة اولا باول . كمـا دارت مناقشات هامة حول الموقف من الملكية الفردية ومن مشاركة المدنيين في مقررات الكنيسـة ، والحوار مع الشيوعيين ، وقضايا الطـلاق وزواج الكهنة ومنع الحمل (المحرم حتى الان دينيا بالنسبة للكاثوليك) ... وترافقت هذه النقاشات مع تجربتين متقدمتين قـام بهمـا الاكليروس الكاثوليكي : تجربة الكهنـة — العمال في اوروبا (الذين يشاركون العمـال كل ظروف عملهم وحياتهم) وتجربـة انخراط الاكليروس في اميركا اللاتينية في المعارضـة الشعبية — بما فيها الكفاح المسلح — ضـد الانظمة الدكتاتورية العميلـة للاستعمـار الجـديد .

وفي الوقت الذي كان الـرأي العـام — الاكليركي والعلماني — يتلقى تاثيرات وافكار المجمع المسكوني الثاني ، كانـت القيـادة الاكليركية تقف منها موقف العداء وتسعـى للتعتيم عليها ومنع تداولها . فقد رفضت تعميم المقررات ، بحجة انها قد تكون صالحـة لاوروبا لكنها ليست ملائمة مع الاوضـاع اللبنانية . وقد طلب الفاتيكان من الكنيسـة المارونية تحويل اوقافها (حوالي ربع اراضي جبل لبنان واكثر من ٤٠ في المئة من اراضي كسروان وحدها) الى مشاريع اقتصاديـة واجتماعية يوزع ربع مداخيلها على كهنـة الرعايا في سبيل تامين دخل ثابت لهم غير ان البطريركية رفضت ذلك وتمسكت بادارتهـا للاوقاف . ولما حاول بعض الكهنة — وابرزهم الاب هكتور دويهي — الدعوة لاصلاح الكنيسة على ضوء مقررات المجمع المسكوني الثاني ، كان الجواب عليه بابعاده الى المكسيك حيث لا يزال منذ عام ١٩٦٨ .

اذن كنيسة كاثوليكيـة (علـى امتداد العالم) تحاول تحديث نفسها للتكيف مـع حداثـة الرأسمـاليـة الاوروبية وتعمق الصراعات الوطنية والطبقية في العالم المتخلف ، تتناقض مع كنيسة اقطاعية التراتب والتركيب تلعب دورا سياسيا بارزا في نظـام الطائفية السياسية القائم في لبنان .

● ولا تكتسب هذه التاثيرات الخارجيـة معناها الا لكونها سقطت على وضع يعاني هو نفسه من طلاق متزايد بين تركيب الكنيسـة المارونية ونتائج نمو الرأسمالية اللبنانية في العقد الاخير خاصة . وابرز اثار هذا النمو التي تمس الكنيسة مباشرة اثنان . الاول : كون الملكية الاقطاعية الواسعة للكنيسة (الاوقاف) تشكل عقبة اساسية امام تطور الريـف اللبناني ، لانها في مجملها اراض غير مستثمرة ولا مفلوحة ، كما كانت هذه الملكية ، تاريخيا ، سببا مباشرا من اسباب فقر عشرات الالوف من الفلاحـين المحرومـين مـن الارض ، واحـد الدوافع الرئيسية امام هجرتهم . والاثـر الثاني ، والاهم ، هو تفكـك التكتـلات الطائفية ، تحت وطاة نتائـج الازمـات الاقتصادية ، وتنامي التمايز الطبقي في داخلها وابرز علامات هذا التمايز تحول اعـداد متزايدة من ابناء الريف الى عمال زراعيـين وعمال صناعة وحرف واجراء ومستخدمين . ان الاكليروس المسيحي على تماس مباشر مع مـا يصيب الريف من بطالـة وهجرة ، كمـا هو على تماس مباشر مع القضايا المعاشيـة اليومية للطبقة العاملة ، ومع تجذر وعـي وافكار فئات جماهيرية متزايدة . بينما تواصل القيادة الاكليركية تمسكها العنيد برعايـة الاقطاع السياسي المسيحي واحلافه الثنائيـة والثلاثية ، واضعة كل امكاناتها في خدمة نظام الطائفية السياسية الانعزالـي والنظـام الاقتصادي الذي يحميه .

فلا عجب اذن ان تقوم اصوات تعلن — مع الاب مارون مطر — ان هناك « هوة تفصل بين العامل والمؤسسة الاكليركية ، وهذا ما يؤكده العمال انفسهم » . ولا عجب اذا تسللـت قضايا الطبقة العاملة لصفوف الكنيسة ، على لسان الاب جان كوكباني ، كاهن رعية سـد البوشرية العمالية . الذي ينعي على الكنيسة انها لا تهتم بقضايا الطبقة العاملة مذكرا بانه « قام مؤخرا اضراب في معامل غندور ، اعقبه قمع دموي . ان الكنيسة لم ترفع صوتها بهذا الصدد » . فهو (كما يروي في حوار في الملحق الاسبوعي لصحيفة « اوريان — لي جور ») يدرك من التجربة المباشرة ان العمال يقفون موقف الشك والحذر كلما اتضح ان هناك صلة ما بين الكنيسة وارباب العمل ، حتى ولو كانت هذه الصلة ترمي الى مجرد جمع التبرعـات ابناء المستوصفات والمطاعم الشعبية والمدارس لابناء الطائفة من العمال والفقراء !

● والذي يزيد في تحسس فئة من الكهنـة لقضايا الجماهير اللبنانية من طلاب وعمـال وكسبة وشباب انهم هم — اي الكهنـة — ضحايا الازمات الاقتصادية كما هم ضحايـا التركيب الاقطاعي للكنيسة المارونية . فـي الماضي كان الكاهن يعمل كغيره في الزراعة ، وكانت التبرعات من المؤمنين تاتي لتضاف الى ما يحصل عليه من منتوج الارض . الان بارت الزراعة ، وتقلصت الرعية نتيجة موجـات الهجرة المتلاحقة الى بيروت او الخارج . ومع موجة الغلاء ، بات وضع كاهن الرعية اقرب الى المتسول — على حد تعبير احدهم . مـن هنا فهو يعي بحدة الفروقات الكبيرة بين دخله ومستواه المعيشي وبين الامتيازات التي ينعم بها الاساقفة ، والثروات الهائلة المكدسة من عائدات الاوقاف التي ليس من يراقب كيفيـة صرفها .

اتجاهـان

لهذه العوامل وغيرهـا اكتسب قـرار اقفال معهد غزير الاكليركي وما رافقه مـن اعتصام وحملة تضامن واسعة ، اهمية تفوق بكثير الحدث نفسه . وقد تنادى ١٢٠ كاهنـا من مختلف انحاء لبنان لعقد اجتماع في ديـر يسـوع الملـك في منتصف هـذا الشهـر واصدروا سلسلة من المقررات وانتخبوا لجنة منهم لمتابعة تنفيذها . واهم تلـك المقررات التشديد على اهمية التزام الكنيسة بالعدالة الاجتماعية ، واعادة النظر في المحاكـم الروحيـة واصلاح نظام التعليم الخاص اصلاحا جذريا ، واعادة تنظيم الكنيسة بنـاء على مقررات المجمع المسكوني ، والاهتمـام بقضايا الشباب ، وتامين مستقبل الكهنـة ، ووضع ادارة الاوقاف بيد الاختصاصيين .

وقد برز خلال الاجتماع اتجاهـان . الاول يمكن اعتباره اتجاها تحديثيا يدعمه السفيـر البابوي ، وهو يقف عند حد استلهام مقررات المجمع المسكوني . فيدعو الى ادارة الاوقاف ادارة فعالة على يد الاختصاصيين ، ومكننة زراعتها من اجل زيادة انتاجيتها وتامين دخل ثابت للكهنة والتخفيف من حدة الفروقات داخل الكنيسة .

امـا الاتجاه الثاني ، المكون في أغلبيته من كهنة شباب ، فهو يطالب بتغييرات تسمـح للكنيسة بعقد الصلات الوثيقة مع الطبقـات المسحوقة واقامة حوار بـين الكنيسـة والشباب . وهذا الاتجاه يعي صلة الكنيسة بالطبقة الحاكمة ، ويعمل بعض افراده فـي الريف بالتعاون مع الحركـة الوطنيـة والديمقراطية ، طبعا ضمن الحدود التـي يفرضها عليهم مركزهم الاكليريكي . وكان ضغط هذا الاتجاه — وما اثاره من مخاوف — احد العوامل الرئيسية في اسراع بكركي الى تطويق وحل قضية معهد غزير .

ان الحركة الوطنية الديمقراطيـة لا يمكنها ان تقف من هذه التطورات الهامة داخل الكنيسـة موقـف اللامبالاة والحياد . خاصة وانهـا تمس ، في بعض الاحيان ، صميـم الدور الذي تلعبه هذه الكنيسة كجزء من التحالف الطبقـي الحاكـم ، وكمؤسسة لتأمـين تماسكـه الايديولوجي وقاعدته الطائفية . غير ان التصدي الفعلي للقضايا المثـارة يكون ، في المرحلة الراهنة ، بالنضال من اجل (١) الغاء الطائفية وفصـل الدين عن الدولة (٢) تعميم الزواج المدني (٣) مصادرة الاوقاف — كل الاوقاف — وتوزيعها على المنتجـين المحرومين من الارض ، واستثمارها من اجل تنمية الريف ورفع انتاجيـة الزراعـة .

ان التصدي لقضايا الفقر في لبنان لا يكفيه تخلي الكنيسة عن ملكياتهـا وعقاراتها ، ولبسها الثياب الرثة ، والخدمات الاجتماعية ، على اهميتها في تخفيف الاعباء الاجتماعية ومنـع تدهور اوضاع الطبقة العاملة وفقراء الريف والكسبة ، قابلة لان تتحـول الى « ازهار وهمية » تزرع فـي السلاسل الغليظة التـي تكبـل الجماهير الكادحة . اذ ما تطمح اليه هذه الجماهير ليس افقار المجتمـع ، بل ازدهاره وتنامي ثرواته الموزعـة توزيعا متساويا على الجميع . وحل قضاياهـا لا يكون الا ببنـاء ملكوت العمل والحرية والمساواة على هذه الارضـ !

زيارة رئيس الوزراء للجنوب : بيع الحكي وحصاد التخلف

تأتي زيارة رئيس الوزراء الاخيرة للجنوب في سياق سياسة عامة قوامها ابقاء الجنوب أرضا متخلفة ومهادنة بجوار اسرائيـل بكـل ما يعنيه ذلك من ابعاد المقاومة وضرب كـل صوت وطني يساندها وامتصاص نقمة الاهالي بجملة تنفيعات من خدمات فردية الى تعويض عن البيوت المهدمة او المتصدعة ...

اما عن زيادة اسعار الدخان وتوزيع الرخص على المزارعين وتاسيس نقابة لمزارعي التبغ ، واما عن مشروع الليطاني لري اراضـي الجنوب وتحسين اوضاعه ، واما عـن السياسة الوطنية القائمة على تحصين فعلي القرى وانتهاج سياسة دفـاع تتصـدى للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، فان كل هذه مجرد وعود وادعاءات يتفوه بهـا رجـالات السلطة ونواب المنطقة لتنزل على مسامـع اهالي الجنوب رياء ودجلا ، تفوح منها روائح الفضائـح ...

كانت زيارة رئيس الوزراء تهدف الى افتتاح بعض المشاريع الاجتماعية ، مدرسة للتمريض في تبنين ومدرسة تكميلية في جويا (مـع ان الدعاية الرسمية ادعت بانهـا مدرسـة ثانويـة !)

تأسيس مدرسة للتمريض امر مهم بالفعل ، الا ان الطلاب يتساءلون عن المستقبل الـذي ينتظرهم بعد التخرج ، فقد قيل لهم انهم سوف يسافرون الى الخارج اذا كانوا من حملـة البكالوريا ، او انهم سوف يعملـون في مستشفيات الدولة اذا كانوا من حملـة الشهادة التكميلية وانهم سيتلقون منحة شهرية قدرها ١٥٠ ليرة . الا ان المنحة ما لبثت ان تقلصت الى ٥٠ ليرة ، وهي لا تدفع الا للطلاب الوافدين من خارج البلدة . وعلى كل حال ، فان ايا من الطلاب لم يقبض منحة حتى الان . اما عن العمل في مستشفيات الدولـة في المنطقة ، فان هذا مرهون بوجود هـذه المستشفيات اصلا . اذ لا يوجد فيهـا الا مستشفى يقيم في تبنين يضم مـن الموظفين اكثر مما يضم من المرضى . اما عن السفر الى الخارج ، فحدث ولا حرج عن الوعود .

ومهما يكن من امر ، قطع دولة الرئيـس الشريط معلنا افتتاح المدرسة ، وخطب فـي النادي الحسيني مؤكدا ان الدولة مهتمة جديا بالجنوب وهي سوف تعوض عن سنـوات الاهمال . اما نائبا المنطقة فقد اكدا للحشود التي جمعها وجهاء القرى والمخاتير لاستقبال الموكب ان للمنطقة مطالب هامة وانهما يعولا على السلطة الراهنة من اجل تحقيقهـا .

وطالب احدهما بانشاء ماوى للعجزة في المنطقة

ان تستوقفنا هذه الاقوال كثيرا . فهل كلف دولة الرئيس نفسه عناء التساؤل عن سبب تعنت شركة الريجي ورفضها شراء زوائـد التبغ التي سقاها الاهالي بعرقهم ودمهم ؟ هل قدم ردا عمليا عما جرى تحقيقه من مشروع الليطاني ؟ هل تحاول دولته الوقوف في وجـه الغلاء الفاحش الذي يعاني منه اهالـي الجنوب ؟ ...

ان ابلغ الاجوبة على ادعاءات السلطـة وممثليها جاءت من الاهالي انفسهم . فقـد عبروا بعفوية عن احساسهم المكبوت بان هذه الدولة ليست دولتهم ، وان المسؤولين ليسوا « مسؤولين » الا عن نيل اصواتهم مرة كـل اربع سنوات .

النسوة اللواتي نثرن الارز على موكـب الرئيس — احتفالا بقدومه — لم يترددن عـن تذكيره بان كيلو الارز بـ ٩٠ قرشا . وطالبن بتخفيض اسعار البندورة والسكر وغيرها مـن المواد الغذائية .

وسمع موكب رئيس الوزراء اصواتا اخرى من سكان قرى الحدود . تقدم شيخ مسـن ليقـول :

« هل تعرف يا دولة الرئيس ان اسرائيل تنوب عن الدولة في اضاءة القرى الاماميـة بالكهرباء ؟ وباننا لا نجرؤ ان نذهـب لقطـف الدخان في الليل لان اراضينا بجوار العدو ؟ » بالطبع اختنق صوت العجـوز في جعجعـة الحاشية التي قطعت عليه حديثه .

واخيرا ، تجمع اهالي الشهابية علـى الطريق العام لاستوقاف موكب الرئيـس ومطالبته ببناء مدرسة للبلدة . الا ان الموكب اخترق القرية بسرعة فائقة ، الامر الذي اثـار غضب الاهالي فقطعوا الطريق خلال بضـع ساعات حتى استحضرت قوات الامن لفتحـه بالقـوة .

هذا بعض من كثير حصل ويحصل في مسرحية دعم السلطة للجنوب ولصمود اهله .

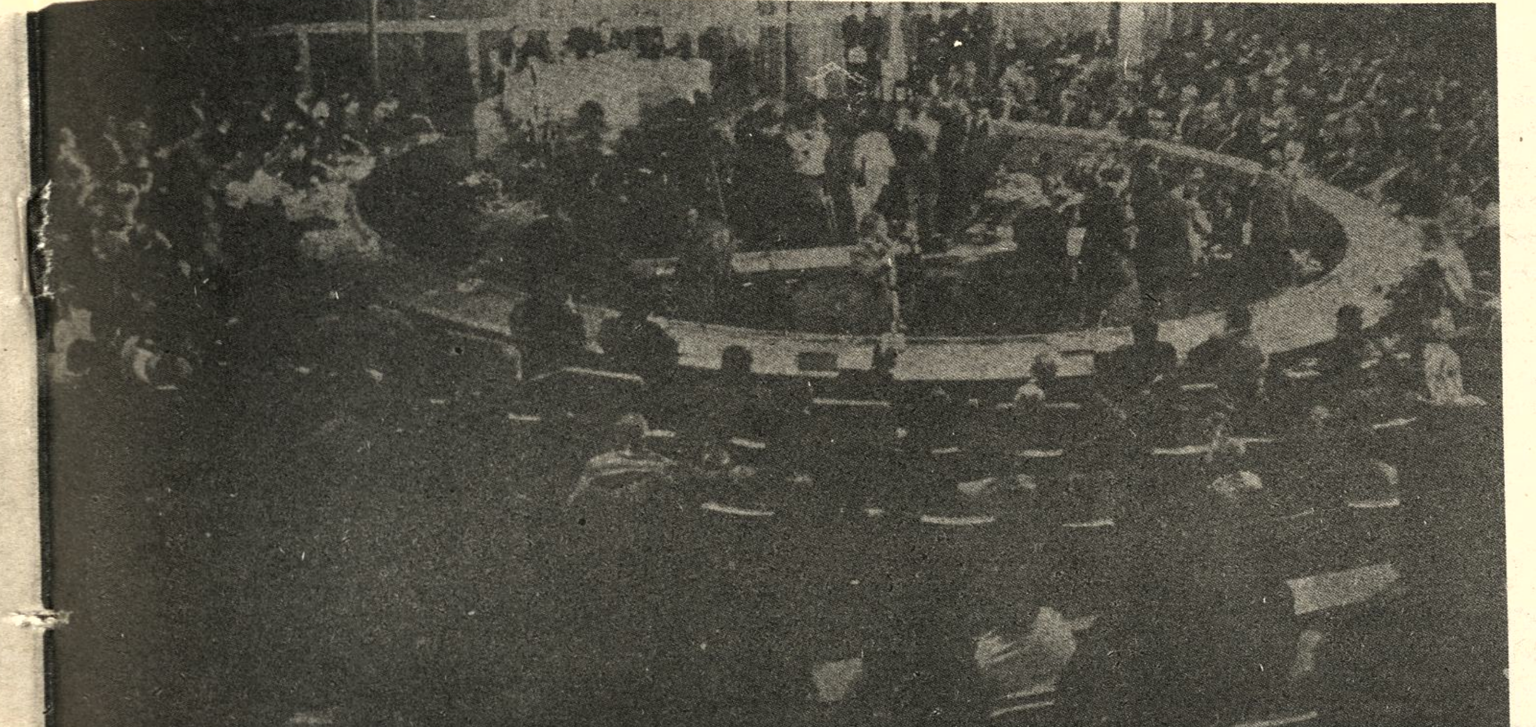
لماذا لا « يتدخل » الاتحاد العمالي العام في القضايا العمالية ؟

الالوف التي تظاهرت يوم الثلثاء المـاضي دفاعا عن الحريات الديمقراطية وتضامنا مـع عمال معامل غندور ضد الصرف الكيفي ومـن أجل الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، اكدت تصميم الحركة الشعبية على حقها في التظاهر وتمسكها بالحد الادنى من الحريات الديمقراطية التي يمكن انتزاعها في ظل السلطة القائمة . وفي الوقت الذي لبت فيه هذه الالوف نـداء الاحزاب والقوى الوطنية ، مثبتة حقها فـي التظاهر وفي أوسع الحريات ، كـان وزيـر العمل يواصل تغطية التسريح الجماعي لعمال معامل غندور وصرف الانظار عـن القضيـة الرئيسية باسم عـدم « تسييس الخلافـات العمالية » . ان وضـع كـل دولة التجـار والرأسماليين ، بكافة امكاناتها وأجهزة قمعها ، للتصدي لاضراب عمـال معامل غندور الذين يطالبون بتطبيق القوانين الرأسمالية نفسهـا في مصانعهم ، وتسخير الصحافة البرجوازية في حملة مركزة ضد العمال ، وكل حملة الاعتقالات والملاحقات ... هذه كلها لا تسمى « تسييس الخلافات العمالية » . ولا تصريحات رئيـس الحزب الذي ينتمي اليه وزير العمـل متهمـا اليسار بأنه هو الذي « يستغل » العمـال ، لا أرباب العمل ، ومن حذا حذوه من زعمـاء وقادة احزاب الاقطاع السياسي ... هذا أيضا ليس تسييسا للخلافات العمالية . امـا ان تتضامن الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية معمطالب العمال وتستنكر مجزرتي غنـدور : استشهاد يوسف العطار وفاطمة الخواجة على ابواب معمل الطيونة وتشريد أكثر من مئـة عامل ... فهذا يسمى « تسييس للخلافـات العمالية » . ذلك هو منطق كهـول الاقطـاع السياسي الذين يرون في النضـال الوطنـي والاجتماعي نضالا مسخرا « لاغراض سياسية شخصية » !! أجل انه مسخر لاغراض سياسية شخصية ، هي أغراض الغالبية الساحقة من الجماهير اللبنانية المطالبـة بالخبز والعمـل والديمقراطية !! وهذه هي الاغراض التـي ندافع عنها .

ولا يتردد غبريال خوري عن ترداد الدعـوة ذاتها الى الاحزاب « ان لا تنوب عنـا فـي معالجة قضايانا العمالية ، كمـا نرجوها ان تتركنا في اطارنا الاجتماعي النقابي مـن دون تسييس قضايانا » . وفي الوقت ذاته ، الذي يقبل فيه الاتحاد العمالي العام بصرف ١٥ عاملا دون محاسبة ، مطالبا باعادة الباقين ، يعلـن الاخوة غندور على لسان لجنة وكلائهم وعملائهم بانهـم يرفضـون اعـادة اي عامـل ، كما يحملون المستهلك اللبناني والعربي اكلاف مجازرهم بحق عمالهم اذ اعلنوا رفع ثمن بعض منتجاتهم ! ماذا يملك القادة اليمينيون فـي الاتحاد العمالي العام من جواب على ذلك ؟ التهديد بمقاطعة منتجات غندور . نسال هؤلاء القادة : هل يستطيعون فعلا تنفيذ مثل هـذا التهديد ؟ هل يشكل أتحادهم قوة فعلية تملك علاقات حقيقية بجماهير الطبقة العاملة لفرض مثل هذا القرار ؟ وهل تثق جماهير الطبقـة العاملة بهم للتقيد بمثل هذا القرار ؟ وأخيرا ، هل هذا هو الوسيلة الفعالة للتصدي للصرف الكيفي . آن اقتصار الاتحاد العمالي العـام على مثل هـذا « التهديد » ، لا يبين فقـط افلاسه الكامل في الدفاع عن قضايا الطبقـة العاملة ، وانما يؤكد على كل مسار معالجته لقضية الصرف الكيفي : التنازل عنها خـلال معركة الضمان الصحي ، رفض تحويل الاضراب العام استنكارا لمجزرة غندور الى اضراب من أجل القضايا الحيوية الراهنة للطبقة العاملة، وعلى رأسها الصرف الكيفـي ، والتخـاذل والعداء الصريح او المبطن لعمال معامل غندور عند الاقفال وتشريد المئة عاملة وعامل ...

واذا كان القادة اليمينيون المباعون لاربـاب العمل والسلطة يتساءلون لماذا تتدخل الاحزاب في « قضاياهم » النقابية الاجتماعية ، ويدعونهم لعدم النيابة عنهم في معالجة القضايا العمالية، فان الوف العمال يسألون بصوت واحد : لماذا لا يتدخـل الاتحاد العمالـي العـام نفسه في القضايا العمالية ؟ لماذا يكون الموقع الـذي يحتله دائما وابدا هو في صف أربـاب العمل والدولـة ؟

ولا يكتفي العمال الواعون بالتساؤل ، بل يدركون ان وضعهم في المجتمع ، وضخامـة الاستغلال الذي يتعرضون ، يجعلهم أكثـر فئات المجتمع حاجة للنضال السياسي — النضال ليس فقط من أجل منع تدهور أوضاعهم وانما ايضا من أجـل توسيع الحريات الديمقراطية بكافـة اشكالها . والعمال الواعون يزدادون ادراكـا لكون الحـل الجذري لقضيتهم ، هو في استلام الطبقة العاملة للسلطة وتحريرهـا المجتمع باكمله من كل أنواع الاضطهاد والقهر والاستغلال .



الجبهة الشعبية الديمقراطية

قضايا الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني القادم

رحلة الوحدة الوطنية بين المنهج الوحدوي والمنهج الانقسامي

هذا هو القسم الثاني من وجهة نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية في المداولات الجارية حول قضايا الوحدة الوطنية على ابواب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني :

الوحدة الوطنية .. ومشروع البرنامج السياسي والتنظيمي

اشرف مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير وبقرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة في ١–٤–١٩٧٢ على اعداد المشروع لتقديمه الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني باسم اللجنة التنفيذية . وكان المركز ممثلا بمديره الاخ نبيل شعث قد شارك في اعمال لجنة الوحدة الوطنية وقدم مسودة مشروع البرنامج السياسي ، كما تقدمت الجبهة الديمقراطية بمشروع البرنامج التنظيمي .

يحدد مركز التخطيط نظرته الى البرنامج السياسي في المدخل العام للبرنامج بانه يرمي الى « وضع اسس جديدة لوحدة وطنية متماسكة داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، بهدف تطويرها وتثويرها ، كأداة تقود نضال شعبنا على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني ، وسط العواصف التي تهب من كل جانب ، ولا بد للتأكيد ، منذ البدء ، على ان هذا البرنامج انما يستهدف ترسيخ وحدة قيادة العمل الفلسطيني داخل اطار واحد ، دون ان يزيد التعدد القائم بلبلة ، ودون خلق ازدواجية جديدة . ومن هنا فان تسمية اطار الوحدة الوطنية المستهدفة لا تعود مشكلة أو معضلة : من الممكن ان نحافظ على اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » ومن الممكن ان نطلق عليها اسم « جبهة تحرير فلسطين » او « الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية » أو أية تسمية أخرى . المهم هو ان يكون للعمل الفلسطيني برنامج سياسي واحد ، واضح الرؤية والمعالم ، وان تكون له اداة واحدة راسخة الاسس والبنية التنظيمية .

« ونظرا لخصوصية الساحة الاردنية وخصوصية علاقتها وترابطها مع الكفاح الفلسطيني المسلح من أجل التحرير ، فان المهام الثورية للعمل الفلسطيني على أرض هذه الساحة لا بد ان تنظم عبر صيغة تربط الثورة الفلسطينية بالقوى التقدمية الجماهيرية الاردنية ، والصيغة المقترحة هي « الجبهة الوطنية الفلسطينية – الاردنية » التي ستحدد مهامها كما تراها الثورة الفلسطينية من خلال طرح برنامج العمل على الساحة الاردنية (المنصوص عليه في مشروع البرنامج السياسي) ... الخ » .

« ونظرا للفهم العميق الذي تنطلق منه الثورة الفلسطينية في المجال العربي ، للارتباط العضوي بين النضال الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية ، فان العلاقة يجب ان تترسخ عبر اقامة صيغة تنظيمية ، ذات برنامج سياسي وتنظيمي واضح المعالم (منصوص عليه في مشروع البرنامج السياسي) ، والصيغة المقترحة هي « الجبهة الوطنية التقدمية العربية » (١) .

كما يحدد مركز التخطيط موقفه من « مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية » في مقدمة البرنامج بما يلي :

١ – مشروع البرنامج السياسي والتنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية ، المدخل العام ص ٢ .

« يستهدف البرنامج التنظيمي توحيد فصائل الثورة كمقدمة لتوحيد أوسع الجماهير الفلسطينية ، وتصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة والقضية الفلسطينية من مؤامرات التصفية ، وهو يأتي في هذا الوقت تعبيرا عن حاجة موضوعية ملحة ، واستجابة لمطلب جماهيري دائم ، من أجل الوقوف صفا واحدا في وجه المؤامرات والاعداء ، والتخلص من كل عناصر الفرقة والصراعات وتشتيت الجهود التي كثيرا ما أضرت بالثورة الفلسطينية ، وأساءت الى هيبتها والتفاف الجماهير حولها » .

« ان البرنامج التنظيمي المقترح يؤدي الى :

١ – « حل مشكلة الانقسامات داخل صفوف المقاومة » .

٢ – « يضمن لكل تنظيم استقلاليته الايديولوجية والتنظيمية » .

٣ – « يضمن للمنظمة الصغيرة حماية من الذوبان والاحتواء ويعطيها فرصة النمو على أساس ما يمكن ان تقدمه من تضحيات وما تعرضه من خط سياسي صحيح داخل الوحدة الوطنية » .

٤ – « يضمن للمنظمة الكبيرة تمثيلها النسبي في اطار الوحدة الوطنية مما يجعل اتحادها مع المنظمات الاخرى يقوم على أساس عادل » .

٥ – « يوحد الخطوط السياسية والشعارات والبرامج المرحلية المطروحة في الساحة الفلسطينية مما يمنع البلبلة في صفوف الجماهير » .

« ان تحقيق هذا البرنامج التنظيمي كتتمة متكاملة للبرنامج السياسي سوف يدفع الثورة الفلسطينية خطوة هامة الى الامام ، ويضع مسيرة التحرير على الطريق المؤدي الى الانتصار » (٢) .

الوحدة الوطنية بين الخط الوحدوي والخط الانقسامي

في ظل انجاز لجنة الوحدة الوطنية لبرنامج سياسي يستجيب بدقة ووضوح لمهمات التحرر الوطني الديمقراطي في المرحلة الراهنة ويشكل البرنامج المشترك لجميع فصائل الثورة . وفي ظل انجاز البرنامج التنظيمي الذي يحدد بالدقة أسس العلاقات الديمقراطية ويضع حدا لكافة اشكال الانقسامات في صفوف المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية والجماهير بتوحيدها ضمن اطار جبهة وطنية متحدة وتمثيلها ضمن مبدأ التمثيل النسبي وعلى قاعدة الانتخاب ، فان طريق الوحدة الوطنية بات مفتوحا بعد أن وضع البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي حلولا وطنية وديمقراطية للقضايا السياسية والتنظيمية المطروحة على جدول اعمال الثورة في المرحلة الراهنة . وهذه الحلول تضع حدا لكل ألوان الابتزاز والمزاودة السياسية ولكل اشكال التعصب الفئوي التنظيمي غير المشروع وغير الموضوعي بين فصائل المقاومة .

وبالتأكيد فان المشاريع المطروحة لا تستجيب للاتجاهات الانعزالية « اليسارية » واليمينية في صفوف الثورة والمنظمات النقابية والمهنية الفلسطينية ، ولا تستجيب للاتجاهات الانقسامية اللاوحدوية ، التي ترفض بناء الوحدة الوطنية على قاعدة دائرة الاتفاق والبرنامج المشترك للتحرر الوطني الديمقراطي في هذه المرحلة ، وترفض بناء الوحدة على أسس ديمقراطية تنظيمية . وتصر بالمقابل على

٢ – مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية ، المقدمة ص ١ ، مقدم من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الى المؤتمر الشعبي الفلسطيني ، ٦ – ٩ نيسان ٧٢ .

فرض الوحدة الوطنية من جانب واحد ، وعلى أساس برنامجها الخاص السياسي والتنظيمي . وهي في هذا ترفض الاعتراف بالتناقضات الموضوعية والواقعية ، الطبقية والايديولوجية القائمة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية والتي تجد تعبيرها في فصائل المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية وفي أوساط الجماهير . وهي في هذا تمارس الوجه الاخر للسياسة الانقسامية الانعزالية وان تلحفت بلحاف الوحدة الوطنية . وقد أثبتت تجربة السنوات الماضية منذ ١٩٦٧ ، ان الاتجاهات الانعزالية ، والاتجاهات التي تريد فرض الوحدة الوطنية من جانب واحد ، هي وجوه لعملة انقسامية واحدة ، زرعت العقبات في طريق الوحدة الوطنية وبناء الجبهة المتحدة ، واضعفت كل المحاولات الوحدوية الصادقة والمناضلة ، وأدت الى بقاء الانقسامات والبلبلة والتفتت عمليا وواقعيا ، كما أدت الى بروز بعض اشكال الاحتراب والاقتتال بين بعض منظمات المقاومة وحتى داخل المنظمة الواحدة .

ان المشاريع المطروحة تنطلق من الاعتراف الواقعي بالتناقضات الطبقية والايديولوجية غير العدائية ، الموجودة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي . ومن الاعتراف بالنظرة والاساليب المتباينة بين الطبقات والقوى الوطنية في حل معضلات مرحلة التحرر الوطني .

وبذات الوقت فان المشاريع المطروحة ترى هذه التناقضات بانها ثانوية وغير تناحرية ، وتضع الحلول الديمقراطية السياسية والتنظيمية لحلها ضمن مبدأ « الصراع في اطار الوحدة الوطنية » وبذا يمكن تعبئة جميع قوى وطبقات شعبنا الوطنية في جبهة متحدة ، صلبة ، متماسكة وقابلة للحياة والتطور الثوري .

ومن هنا فان البحث في الوحدة الوطنية بمعزل عن فهم هذه التناقضات الواقعية في صفوف الشعب والتي نراها في الحياة اليومية لكل فلسطيني ، هو ضرب من المعرفة المجردة ووسيلة خداع ، أو هو تمسك واع بالمصالح الطبقية الضيقة والانانية .

انطلاقا من الوعي الكامل لوجود اتجاهات وقوى انعزالية وانقسامية داخل صفوف الثورة ، فاننا ندرك ان اقرار مشاريع الوحدة الوطنية وحده لا يكفي رغم أهميته ، فالاهم هو وضع هذه المشاريع موضع التنفيذ والممارسة اليومية والحية . ونعلم ايضا من خلال تجربة السنوات الماضية ان الاتجاهات الانقسامية اللاوحدوية تتابع جهدها لافراغ أية برامج مشتركة من محتواها العملي سواء بالاهمال والدفن المباشر لها كما وقع مع البرنامج السياسي والتنظيمي المقر من المجلس الوطني الثامن (اذار ١٩٧١) ، أو بالتحايل الدائم على العديد من هذه المشاريع لتعطيلها وتجميدها في أدراج مهملة .

البرنامج السياسي والتنظيمي ... ووقائع المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني

أولا – منذ بداية اعمال المؤتمر تم زجه في مأزق كبير . فقد أعلن الاخ ياسر عرفات (فتح) وعدد من اعضاء اللجنة التنفيذية التنصل من المشروع السياسي والتنظيمي المطروح على جدول اعمال المؤتمر رغم موافقة اللجنة التنفيذية عليه في ١–٤–٧٢ وتكليف مركز التخطيط بالاشراف على اعداده للمؤتمر الشعبي والمجلس الوطني المقرر عقدهما في ٦–٤–٧٢ . وهذا ما دفع الاخ نبيل شعث (عضو منظمة فتح ومدير مركز التخطيط وممثله في أعمال لجنة الوحدة الوطنية التي أقرت المشروعين السياسي والتنظيمي) للوقوف بوجه محاولة ادارة الظهر لمشروع البرنامج ، وسرد الوقائع حول اعمال لجنة الوحدة الوطنية (فتح ، ديمقراطية ، عربية ، صاعقة ، شعبية) وتكليف مركز التخطيط باعداد البرنامج بعد موافقة اللجنة التنفيذية عليه ، مما أدى الى تراجع اعضاء اللجنة التنفيذية المعترضين ، واعتبار هذه المشاريع هي الوحيدة المطروحة على جدول اعمال المؤتمر واللجان المنبثقة عنه .

ثانيا – كادت لجان المؤتمر في اليوم الثالث ان تنجز كليا اعمالها ، فقد أقرت اللجنة السياسية البرنامج السياسي ، وكادت لجنة الوحدة الوطنية ان تنجز صياغة توصياتها باقرار البرنامج التنظيمي وهنا وقع التدخل الثاني من طرف الاخوة في قيادة فتح فطرحوا على اللجنة برنامجا من أربع نقاط تنسف مشروع البرنامج التنظيمي وبشكل منفرد ومفاجيء للجميع ، وهي : ١ – توسيع المجلس الوطني الفلسطيني بعناصر مستقلة (دون تحديد أية أسس للتوسيع ودوافعه السياسية والتنظيمية) . ٢ – ينتخب المجلس الموسع قيادة جديدة . ٣ – قيام الوحدة الوطنية على أسس جبهوية في القيادة واندماجية في القاعدة خلال ثلاثة اشهر (دون تحديد للاسس التي تحكم العلاقات قياديا وقاعديا) . ٤ – تشكيل لجنة متابعة للاشراف على تنفيذ هذا البرنامج .

ان هذا البرنامج يتعاكس تماما مع مشروع البرنامج التنظيمي الذي توصلت له لجنة الوحدة الوطنية من فصائل المقاومة ومندوب مستقل من اللجنة التنفيذية . فالبرنامج التنظيمي يقوم في هيكله التنظيمي على قاعدة بناء جبهة وطنية متحدة تعتمد مبدأ التمثيل النسبي في مؤسسات الجبهة ، والمنظمات النقابية والمهنية ، ضمن اطار منظمة التحرير ، وهذا يتطلب اعادة تشكيل المجلس الوطني – واللجنة التنفيذية – على ضوء التشكيل الجبهوي والتمثيل النسبي وعلى هذه الاسس يتقرر توسيع المجلس أم لا مثلا . والبرنامج التنظيمي يضع مجموع الصيغ التنظيمية الديمقراطية للعلاقات بين مؤسسات الثورة (الفصائل ، النقابات ، القوات المقاتلة ، الميليشيا ، المالية ، الادارة ، التمثيل السياسي الموحد ، الاعلام الموحد) . ويحدد مراحل انجاز بناء الوحدة الوطنية الشاملة على ثلاثة مراحل وبالتفصيل على ان ينتهي انجاء بناء كل هيئات الوحدة خلال (١١) شهرا بالتحديد . .

وقد أوقع برنامج الاربع نقاط ، الذي تقدم به الاخوة في قيادة فتح ، مجموع المؤتمر في دوامة من الصراع بالاضافة الى لجنة الوحدة الوطنية ، وأدى مباشرة الى :

● – الانقسام بين فصائل المقاومة التي دخلت الى المؤتمر موحدة المواقف ، وملتفة حول البرنامج السياسي والتنظيمي . فوقفت الديمقراطية ، الصاعقة ، العربية ، الشعبية ، بالاضافة الى بعض اعضاء وفد فتح الى جانب مشروع البرنامج السياسي والتنظيمي المشترك ، بينما وقفت فتح مع برنامج الاربع نقاط .

● – وقع الانقسام في المؤتمر الشعبي ، واتضح هذا من خلال التصويت على برنامج فتح . بينما كانت كل اعمال المؤتمر تصب في مجرى واحد ومحدد ممثلا بالبرنامج السياسي والتنظيمي المشترك .

● – خرجت لجنة الوحدة الوطنية بتوصيات متناقضة تبدأ « باعتبار الخطوة الاساسية التي تضمنها مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية الذي أعده مركز التخطيط ، والذي انطلق من البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الثامن وأكده المجلس التاسع ، أساسا لوضع برنامج عملي مرحلي لتحقيق وحدة فصائل الثورة وقوى الشعب الفلسطيني » ، وتنتهي « بتطوير أجهزة منظمة التحرير وتثويرها » مرورا « بنقاط فتح الاربعة » .

ومن هنا وجد المؤتمر الشعبي نفسه منقسما وأمام مأزق جديد حدد دوره : باصدار توصية الى المجلس الوطني للاخذ بالبرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط وأنجزته لجنة الوحدة الوطنية الخماسية (فصائل المقاومة المشاركة باللجنة التنفيذية) ، والاخذ بتوصيات لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن المؤتمر والتي انقسم حولها واعتمدها بالاكثرية .

ثالثا – عقد المجلس الوطني جلسة واحدة ، حضرها (٨١) عضوا من مجموع الاعضاء (١٥١) . وانتقل الانقسام الذي شهده المؤتمر الشعبي الى داخل المجلس الوطني ، حيث جرى التصويت على برنامج الاربع نقاط فنال (٤١) صوتا ضد (٣٢) وامتناع (٨) عن التصويت . وأحال المجلس البرنامج السياسي وباقي توصيات المؤتمر الشعبي حول الوحدة الوطنية الى اللجنة التنفيذية للاخذ بها .

من هذه الوقائع يتضح ان اللجنة التنفيذية باتت مسؤولة عن تنفيذ توصيات متناقضة بصدد الوحدة الوطنية (البرنامج التنظيمي ، النقاط الاربع) . ويتضح ايضا ان فصائل المقاومة ، دخلت الى المؤتمر والمجلس موحدة المواقف وملتفة حول البرنامج السياسي والتنظيمي لوحدة قوى الثورة في جبهة وطنية ديمقراطية متحدة على ارض منظمة التحرير ، وانتهت من اعمال المجلس منقسمة بفعل انفراد الاخوة في فتح بطرح برنامج متعاكس ومتناقض مع الخط الاساسي لبناء الوحدة الوطنية التي يقترحها البرنامج التنظيمي والذي وافقت عليه لجنة الوحدة الوطنية المشكلة من فصائل المقاومة الخمسة الاساسية بالاجماع ، كما وافقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١–٤–٧٢ .

اللجنة التنفيذية وبرامج الوحدة الوطنية

بعد انتهاء اعمال المؤتمر والمجلس وقفت اللجنة التنفيذية امام مهمات اقرار وتنفيذ البرامج السياسية والتنظيمية ومرة أخرى وجدت نفسها أمام منهجين وخطين متعارضين في معالجة قضايا الوحدة وتنفيذ برامجها . خط يستند على البرنامج السياسي والتنظيمي المشترك ويلتزم به وعلى أساسه يجب ان تتم برمجة خطوات تطوير التحالفات نحو جبهة وطنية ديمقراطية متحدة على أرض منظمة التحرير ، وخط اخر يقفز عن الاساس السياسي والتنظيمي المشترك للوحدة ويدفع باتجاه الدخول مباشرة الى توحيد الاجهزة والمؤسسات الوظيفية الوطنية العامة وخاصة الاعلام والقوات المقاتلة دون انجاز الاطار السياسي والهياكل التنظيمية التي تشكل القاعدة المتماسكة التي تقف عليها الخطوات التوحيدية، والتي تمثل الوعاء المحدد لاستيعاب عملية بناء وحدة قوى الثورة . وأمام هذا المأزق دعت اللجنة التنفيذية الى اجتماع مشترك في ٣–٥–٧٢ ضم اللجنة ومندوبين عن قيادات الفصائل المثلة باللجنة التنفيذية لمناقشة برامج وخطوات الوحدة الوطنية ، فتقرر من جديد «تشكيل لجنة الوحدة الوطنية من فصائل المقاومة الاساسية الخمسة وعضو مستقل من اللجنة التنفيذية ، كما شارك مدير مركز التخطيط بأعمال اللجنة» .

عقدت اللجنة (فتح ، ديمقراطية ، شعبية ، صاعقة ، عربية ... الخ) سلسلة من الاجتماعات المكثفة من ٥ – ١٢ أيار ١٩٧٢ وانتهت الى اقرار :

١ – البرنامج السياسي الموصى به من المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني مع تعديلات في المقدمة لا تمس الجوهر ولا المهام التفصيلية في البرنامج .

٢ – اقرار لائحة تنظيمية للعلاقات بين فصائل ومنظمات الجبهة الوطنية تستند الى مباديء البرنامج التنظيمي الموصى باعتماده من المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني « أساسا للوحدة الوطنية » . وقد تقدم مركز التخطيط بالاتفاق مع مندوب منظمة فتح في اللجنة بهذه اللائحة التي حددت أسس العلاقات الداخلية بالمباديء التالية حرفيا :

١ – تتحد كافة فصائل الثورة الفلسطينية والاتحادات النقابية والكفاءات الوطنية الملتزمة بالثورة في جبهة وطنية ضمن اطار منظمة التحرير ، وتكون هذه الجبهة مسؤولة عن قيادة مؤسسات منظمة التحرير على أساس البرنامج السياسي العام والمرحلي المتفق عليه.

٢ – تشكيل مجلس ثوري من مندوبين عن فصائل المقاومة التي تتشكل منها الجبهة للاشراف على تنفيذ البرنامج السياسي والبرنامج التنظيمي للوحدة الوطنية .

٣ – تتحقق الوحدة الكاملة للمؤسسات الوظيفية التالية في اطار منظمة التحرير وفق برنامج زمني مرحلي تقره اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

أ – القوات المسلحة ب – الاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية والمهنية ج – الاعلام المركزي د – العلاقات الخارجية والتمثيل السياسي هـ – الخدمات العامة للجماهير الفلسطينية و – المالية والشؤون الادارية .

٤ – يحق لكل فصيل الاحتفاظ باستقلاله الايديولوجي والتنظيمي الداخلي ، كما يحق له ممارسة هذا الاستقلال داخل اطاراته الخاصة ، والتعبير عن ارائه ووجهات نظره داخل المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٥ – أن م. ت. ف. هي تجمع لطبقات ◀

الجبهة الوطنية المتحدة أداة الثورة في مرحلة التحرر الوطني

الوحدة الوطنية لن تتحقق باجراءات بيروقراطية فوقية وجزئية

الشعب وفئاته الوطنية ، وهي تضم فصائل وطنية متباينة في منطلقاتها الايديولوجية والسياسية ولكنها متفقة على هدف التحرير الاستراتيجي وعلى البرنامج السياسي المرحلي اللذين يمثلان نقاط الالتقاء .

ان توطيد وحدة م.ت.ف. والمحافظة على تماسكها يتوقف على توفر القدرة في معالجة الخلافات والتناقضات بين القوى والفصائل المختلفة باسلوب ديمقراطي عقلاني لتنظيم الحوار الفكري والسياسي ، الودي والاخوي ، ضمن اطار التحالف الوطني الجبهوي يضمن انتفاء اساليب المزايدة والتناقض العدائي من جهة . كما يضمن حق الاقلية في التعبير عن وجهة نظرها في جميع مؤسسات م.ت.ف. وحق الاقلية في التحول الى أكثرية بالوسائل الديمقراطية ، وحق القواعد وجماهير م.ت.ف. في الرقابة على القيادات ومحاسبتها .

ان العلاقات الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية تقوم على المبادىء التالية :

أ — مشاركة كافة الفصائل الوطنية والتجمعات السياسية والنقابية والشخصيات الوطنية في المؤسسات القيادية للمنظمة بالكفاءات النضالية الفاعلة وعلى أسس جبهوية .

ب — اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في انتخابات مؤسسات المنظمة الجماهيرية (القوات ، النقابات ، الاتحادات ... الخ) .

ج — صدور القرارات بالاكثرية والتزام الاقلية بموقف الاكثرية من حيث تنفيذ القرارات.

د — حق الاقلية المطالبة بنشر وجهة نظرها داخل تنظيمات م.ت.ف. بطرق منظمة عبر الوسائل والمنابر التي تقرها اللوائح الداخلية

هـ — الالتزام بمبدأ القيادة الجماعية في التقرير والمسؤولية الفردية في التنفيذ .

و — خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا مع حق الهيئات الدنيا في مناقشة ومحاسبة وانتقاد قرارات الهيئات العليا مع الالتزام بتنفيذها .

اللجنة التنفيذية واعمال لجنة الوحدة الوطنية

عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها يومي ١٦ و ١٧ ايار ٧٢ لمناقشة البرنامج السياسي واللائحة التنظيمية التي توصلت لجنة الوحدة الوطنية لاقرارهما بالاجماع رغم التحفظات التي ابداها مندوبو الجبهة الديمقراطية ومنظمات اخرى على قفز اللائحة التنظيمية عن الدخول في تحديد الهياكل التفصيلية والمرحلية لخطوات الوحدة الوطنية ، والتي تترك الباب واسعا لاحتمالات تجميد اللائحة التنظيمية وعدم ضبط وتيرة الخطوات التنفيذية على ضوء لوائح تنظيمية محددة ويجري العمل بها بمراحل موقوتة مترابطة .

في اجتماعات ١٦ ، ١٧ وافقت اللجنة التنفيذية على البرنامج السياسي بعد ادخال عدد من التعديلات بنزعة يمينية تحت اصرار بعض اعضاء فتح في اللجنة .

وعند مناقشة اللائحة التنظيمية رفض اعضاء فتح البرنامج جملة وتفصيلا رغم انه من اعداد مركز التخطيط بالاتفاق مع مندوب فتح في لجنة الوحدة الوطنية ... وهكذا عادت خطوات بناء الجبهة الوطنية المتحدة تلف من جديد في حلقة مفرغة نظرا لفقدان البرنامج واللوائح التنظيمية العامة والتفصيلية المحددة والموقوتة التي تنظم اية خطوات على طريق وحدة طبقات وقوى الشعب الوطنية في جبهة متحدة .

ان رفض الوصول الى تحديد الاسس التنظيمية للعلاقات بين اطراف الوحدة الوطنية يعني بوضوح عدم امكانية بناء الوحدة على اسس راسخة وثابتة ، سياسيا وتنظيميا .

وبذات الوقت بقاء المجال مفتوحا للمنهج والتيار الانقسامي في صفوف الشعب والثورة ، الذي يرفض الاستجابة الى برنامج يستجيب لمهمات المرحلة الراهنة للثورة الوطنية ويؤدي الى وحدة جميع طبقات وقوى الشعب الوطنية في جبهة متحدة لمجابهة جبهة الاعداء المتحدة وهذا الموقف يحدد ان ما هو ممكن في الظرف الراهن (بفعل موازين القوى داخل المقاومة والمنظمات الجماهيرية ، درجة الوعي السياسي الثوري في صفوف الشعب) هو متابعة النضال لتطوير التحالفات القائمة بخطوات الى امام لالحاق المزيد من الضعف بالاتجاهات الانقسامية في صفوف حركة المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية وتنمية التوجه الوحدوي الوطني والديمقراطي في صفوف قواعد الثورة والشعب ، وكل هذا يمكن من السير الحثيث على طريق بناء وحدة وطنية راسخة ، متماسكة وصلبة .

وانطلاقا من هذا الموقع الوحدوي الديمقراطي والثوري وافقت الجبهة الديمقراطية على الخطوات البسيطة والمتواضعة جدا لتطوير التحالفات القائمة ممثلة بتشكيل مجلس اعلام موحد ومجلس عسكري لتنسيق عمل ووحدة حركة القوات المقاتلة ضد العدو القومي الصهيوني ولمجابهة محاولات ضرب قوى الثورة من الخلف على يد الرجعيات المحلية العربية .

ولذا اعلنت الجبهة ، اغلاق نشرة المقاومة الصادرة عن الاعلام المركزي للجبهة لصالح الاعلام الموحد قطعا للطريق على المزايدات الفوقية والشكلية للوحدة الوطنية ، وبذات الوقت اعلنت الجبهة لجماهير شعبنا وكل قواعد الثورة « ان الوحدة الوطنية لا تتم باجراءات بيروقراطية فوقية وجزئية ، ومثل هذه الخطوات تزيد البلبلة والتعثر . وتوحيد الصوت الاعلامي للثورة — حتى يكون موحدا فعلا لا شكلا — يجب ان يكون تتويجا للوحدة من اسفل الى اعلى وفق برامج مرحلية محددة سياسية وتنظيمية » . وفعلا فقد توقفت عملية تطوير التحالفات عند حدود خطوة الاعلام التي تهتز بفعل ولادتها معزولة عن اية خطوات اخرى .

وجاءت الاحداث لتؤكد صحة الموقف الوحدوي للجبهة الديمقراطية والذي تحدد اطاره بالالتفاف حول البرنامج السياسي والتنظيمي الذي قدمه مركز التخطيط باسم اللجنة التنفيذية الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني التاسع الاستثنائي .

في العدد القادم
الوحدة الوطنية الى اين عشية المجلس الوطني القادم

الأراضي المحتلة

معلمو وكالة الاغاثة يقررون الاضراب العام

عقدت لجنة المعلمين في وكالة الاغاثة اجتماعا بنهاية الشهر الماضي ، بحثت فيه اوضاع معلمي وكالة الغوث والملابسات التي حالت دون تمثيلهم في مؤتمر بيروت الثاني والنتائج التي خلص اليها . وقد اقر الاجتماع رفع عريضة الى رئاسة الوكالة تتضمن ما يلي :

١ — رفض مشروع الضمان الصحي « الاستقطاعي » المقدم من قبل المدعو الياس حبش مساعد نائب المفوض العام للوكالة والمطالبة بانشاء صندوق للطوارىء ، يلبي مستلزمات الضمان الصحي والاجتماعي لمعلمي الوكالة ومستخدميها عموما ولاسرهم وعائلاتهم.

٢ — المطالبة بزيادة رواتب المعلمين ومنحهم بدل غلاء معيشة نظرا للزيادة المضطردة في الاسعار التي تشهدها البلاد .

٣ — المطالبة بفتح سلم الدرجات أسوة بمعلمي الحكومة .

٤ — المطالبة باعتراف الوكالة بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها المعلمون بالانتساب ، وتخفيض عدد الحصص المخصصة للمعلمين ، أي تخفيض ساعات عملهم .

٥ — اعتبار نهاية كانون الاول آخر مهلة للوكالة من أجل تحقيق هذه المطالب . وان لم تحقق فسيعلن المعلمون اضرابا شاملا عن التدريس في عموم مدارس الوكالة .

ان عددا كبيرا من المعلمين يتوقع ان تواجه عريضتهم بمثل ما واجهت به مطالبهم طوال الفترة الماضية بمزيد من التسويف والمماطلة (وعود ، تحايل ، وعود) ، ولكن وحدة المعلمين وتكاتفهم صفا واحدا ، وتضامن عمال ومستخدمي الوكالة عموما معهم كفيل بدفع الوكالة للرضوخ لمطالبهم ، وقطع الطريق على محاولات الالتفاف والتحايل والمماطلة من جديد .

ان وكالة الغوث بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية تحاول تفتيت وحدة كل المستخدمين فيها ، وتعمل على افراغ نضال مستخدميها من عمال ومعلمين من أجل نقابة ترص صفوفهم وتناضل من أجل مصالحهم وقضاياهم وتجسد دورهم الكفاحي مع طبقات الشعب الوطنية في النضال ضد الامبريالية والاحتلال والرجعية المحلية ، وذلك بتشكيل لجان فضفاضة (لجنة عليا للمعلمين ، لجنة عليا للعمال) بديلا عن نقابة تضم كل المعلمين واخرى تضم كل العمال ضمن اطار نقابة عامة موحدة لعموم مستخدمي الوكالة .

ان اللجنة العليا للمعلمين المستخدمين في الوكالة لن تتمكن من تحقيق مطالب المعلمين ، ولن تتمكن من مجابهة رئاسة الوكالة مستندة الى وحدة صف كل المعلمين وتضامن جميع مستخدمي الوكالة معهم ما لم يتم النضال من اجل : —

١ — توسيع قاعدة اتحاد معلمي الوكالة الذي تحاول المفوضية العامة قصره على بضعة لجان استشارية بحيث يضم كل معلم ومعلمة في مدارس الوكالة . وهذا يتطلب العمل من اجل : —

أ — انجاز نظام داخلي مؤقت لاتحاد معلمي الوكالة .

ب — انتساب جميع المعلمين والمعلمات للاتحاد والشروع بتشكيل لجان المحافظات ، والمدارس ، ولجان النشاطات الاجتماعية والثقافية المختلفة .

ج — التحضير لمؤتمر عام يقر النظام الداخلي وبرنامج عمل الاتحاد .

٢ — التضامن مع عمال مؤسسات الوكالة المختلفة من أجل توسيع قاعدة اتحادهم الذي تحاول المفوضية العامة ايضا قصره على لجنة عليا من المستخدمين المعينين والاستشاريين وذلك بتشكيل لجان عمالية على مستوى المحافظات ، وكل مؤسسة من مؤسسات عمل الوكالة .

٣ — التضامن والتنسيق مع عمال الوكالة من أجل نقابة عامة موحدة ، تضم مستخدمي الوكالة كلهم من عمال ومعلمين وموظفين ، ترص صفوف كل العاملين في مؤسسات الوكالة ضمن اطار موحد .

ان وحدة المعلمين ، وتضامن عمال ومستخدمي الوكالة معهم كفيل بارغام الوكالة على الاستجابة لعريضتهم وتحقيق مطالبهم .

أهداف التسلح السعودي



الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي

شركة « لوكهيد » الاميركية التي تزود السعودية بالطائرات يسيطر عليها الصهيونيون وتقدم مساعدات مالية ضخمة لاسرائيل

في الوقت الذي تعطى فيه ايران المركز الاول في الاستراتيجية الاميركية للخليج العربي وتسلح بأحدث انواع المسلحة (كالفانتوم) ويجري تقوية سلاحها الجوي والبحري لتتمكن من السيطرة العسكرية في المنطقة حتى المحيط الهندي — كما صرح بذلك شاه ايران مؤخرا — فان (السعودية) تلعب بنفس الوقت دورا آخر بصفتها قوة عربية محلية أقدر على التحرك والدعم للقوى الرجعية الاخرى الصغيرة خاصة في منطقة شبه الجزيرة العربية ... واذا كانت ايران لا تستطيع ان تتحرك مباشرة وعلانية كل مرة كما حدث في احتلال الجزر العربية الثلاث، فان السعودية أقدر على التحرك وعلى حشد قواتها على الحدود خاصة (الحدود المتاخمة لليمن الديموقراطية) وتشكيل قواعد عسكرية خلفية للمرتزقة ، وبحيث تكون مراكز انطلاق وتموين للقوى الرجعية في المنطقة كلها . لذلك فان تسليح الجيش السعودي هو الآخر مطلوب ليلعب دوره على هذا الصعيد ، وليكون قادرا على التحرك المباشر في الحالات التي لا تسمح لايران وحتى للقواعد العسكرية الاميركية بالتدخل المباشر . فالسياسة الامبريالية الاميركية تعمل — الان — على وضع هذه الاحتمالات الثلاثة موضع التنفيذ للحفاظ على مصالحها المتزايدة في المنطقة تحت ستار « الحفاظ على أمن واستقرار الخليج » ، وفي نفس الوقت طرحت فكرة اقامة « حلف عسكري محلي » من دول المنطقة تكون ايران والسعودية محوره الرئيسي . وسيكون هذا الحلف مدعوما بالقواعد العسكرية الاميركية وبالاسطول السابع في المحيط الهندي .

من هنا تتضح اهداف « التسلح السعودي » الذي يتزايد باستمرار ، فهذا التسلح يهدف الى تمكين السعودية من لعب دورها في (ضمان أمن الخليج) ، وامكانية تحركها ومساعدتها العسكرية للقضاء على التحركات التحررية والوطنية ولتصفية القواعد الثورية في اليمن الديموقراطية وظفار . ويتضح ذلك بجلاء اذا علمنا ان نصيب وزارة الدفاع في الموازنة المالية العامة بلغت في السنة المالية ١٩٧٢ — ١٩٧٣ حوالي ١٤ مليار ريال أي لا ما يقل عن ثلث اجمالي النفقات . ان هذه النسبة من الانفاق على التسلح لا يقصد منها بالطبع ، الاشتراك في المعارك العربية ضد العدو الصهيوني ، انما المقصود شراء الاسلحة الجديدة من بريطانيا وأميركا .

وبالفعل كان هذا العام عام « العقود وصفقات الاسلحة » بين السعودية وشركات بريطانية وأميركية . فقد أعلن مؤخرا — كما جاء في صحيفة بريطانية هي « الفايننشال تايمز » ان سلاح الطيران السعودي قد طلب عددا لم يعلن عنه من طائرات التدريب البريطانية «سكاي ماستر» من شركة بي اي سي. وقدر الطلب السعودي هذا بانه يقارب ٤٠ مليون جنيه. كما ان السعودية تعمل — الان — على تمديد عقد تسليحي بقيمة ١٤٠ مليون جنيه عقد عام ١٩٦٧ ، وقد تقدم لهذا العقد الشركة البريطانية نفسها وشركة لوكهيد الاميركية التي عقدت اتفاقية سابقة مع السعودية لتزويدها بالطائرات .

(وشركة لوكهيد الاميركية يسيطر عليها الرأسمال الصهيوني ممثلا في « لازارد اخوان » . وتخصص عائلة لازارد مبالغ ضخمة لمساعدة اسرائيل . ويتم ذلك من خلال المنظمات الصهيونية التي ترئسها كاللجنة الاميركية اليهودية — فرد لازارد الثالث هو نائب رئيسها — ومجلس الكشافة الوطني اليهودي ويرئسه جيفري لازارد ، ثم « الجمعية الخيرية » ومديرها رالف لازارد) .

وقد قامت الحكومة السعودية مؤخرا بتوقيع عقد مع شركة « هوفر كرافت » البريطانية للحصول على حوامات برمائية يبلغ تكاليفها ٥٣ مليون جنيه . كما وصل الى السعودية فريق عسكري بريطاني يتكون من ٨٠ طيار في اعقاب «اتفاق سري» بين الحكومتين البريطانية والسعودية الذي يقضي بتزويد الاخيرة بـ ٤٠ طائرة عسكرية من طراز « لايتنغ » التي تفوق سرعتها سرعة الصوت بالاضافة الى قيام السعودية ببناء شبكة رادار في المنطقة الجنوبية المتاخمة لحدود اليمن يبلغ مداها ٢٠٠ ميل !

ومنذ فترة قريبة ، وبالضبط في ١٢ من شهر تشرين الثاني الماضي ، وصل الى الرياض مستشار وزير الدفاع الاميركي والذي يعد من أبرز المسؤولين العسكريين في « البنتاغون » حيث التقى بوزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز ، كما قام بجولة تفقدية زار خلالها القواعد العسكرية الاميركية في الظهران وخميس مشيط الواقعة في المنطقة الجنوبية المتاخمة لحدود اليمن ...

حقائق حول الارهاب في السجون السعودية

منذ ان يقتاد المناضل ، او اي انسان تشتبه السلطة الرجعية السعودية بعدم ولائه لها ، الى احدى أوكار اجهزة المباحث او الاستخبارات ، يتعرض فور دخوله المعتقل ، قبل وأثناء التحقيق معه ، الى سلسلة طويلة من عمليات الارهاب والتعذيب النفسي والجسدي التي تستهدف النيل من صمود المناضل وتركيع روحه المعنوية . وفيما يلي بعض الامثلة لتلك العمليات : —

١ — يتعرض المناضل ، خلال الايام الاولى من اعتقاله ، الى عملية انهاك جسدية ونفسية تتمثل بحجزه في زنزانة منفردة مع منعه بصورة كلية من الخروج من الزنزانة بما في ذلك منعه من الذهاب الى دورة المياه ، وكذلك حرمانه من النوم بحيث يتعاقب الجلادون المباحثيون ، على تفقده بين برهة واخرى ، فاذا ما لاحظوا على المناضل اية غفوة نوم ، فان الجلاد يقوم بركله أو ضربه بأخمص البندقية ، ويستمر المناضل محروما من النوم لفترة تستمر عدة ايام . يرافق ذلك تجويع المناضل بحرمانه من الاكل مع توجيه السباب والشتائم البذيئة اليه .

٢ — يتعرض المناضل ، اثناء التحقيق ، وخلال عدة ايام متصلة ، الى الركل بالاقدام والكي باعقاب السجائر والجلد بالعصي الخيزران مما يحدث انسلاخا في جلد المناضل ونزيفا دمويا يؤدي في بعض الاحيان الى وفاة المناضل كما حدث للشهيد عبد الواحد عبد الجبار والشهيد حسن الشيخ فرج .

٣ — ومن الوسائل التي تستعملها المباحث والاستخبارات السعودية ، هي تلك الآلة الوحشية (الكماشة) التي ادخلتها الى السجون السعودية، اجهزة المخابرات المركزية الاميركية، وهي عبارة عن آلة ضاغطة تلتف حول موضع الرسغ ، ومن ثم تبدأ الآلةبالضغط التدريجي على يد أو يدي المناضل مما يسبب له آلاما مبرحة ، تؤدي الى الاحتقان وزيادة فظيعة في حساسية أطراف اصابع اليد ، يقوم ، عندها، الجلاد بضرب أصابع يد المناضل بالعصا أو شدها الى الخلف ، الامر الذي يحدث ألما فظيعا ، يفقد المناضل على أثره ، وعيه ، وفي بعض الاحيان تصاب اليدين أو احداهما بالشلل المؤقت او الدائم كما حدث لبعض المناضلين .

٤ — يشد المناضل من يديه تارة ومن رجليه تارة أخرى ، الى عمود المروحة السقفية ، ولفترات طويلة خلال عدة أيام ، مما ينتج عن ذلك تعرضه الى اصابة عموده الفقري اصابات خطيرة وحالات من التشنج العضلي والدوار والتقيؤ .

٥ — الكي بالكهرباء في مواضع مختلفة من الجسم .

٦ — وآلة وحشية اخرى لم تتورع أجهزة المباحث والاستخبارات السعودية عن استعمالها ضد مناضلي شعبنا ... تلك هي الآلة الضاغطة على جمجمة الرأس ، والتي تطوق جمجمة المناضل ، ومن ثم تبدأ بالضغط التدريجي على الرأس ، محدثة بذلك آلاما رهيبة يتعرض لها المناضل ، وفي بعض الاحيان ، تصاب عظام الرأس بالكسور أو الانفجار الداخلي ، وبالتالي استشهاد المناضل ، كما حدث للمناضل الشهيد مجيد الشماسي الذي استشهد في تموز عام ١٩٦٩ .

احكام على العسكريين المعتقلين

صدرت أحكام في السعودية بحق العسكريين المعتقلين المتهمين بمحاولة انقلابية عام ١٩٦٩ . وكانت هذه الاحكام مختلفة المدة ، تتراوح بين الحكم المؤبد والحكم لسنين مختلفة بين ١٥ — ١٠ ، وفعلا فقد سلم قرار الملك الى بعضهم ويعتزم نقل جميع الضباط المحكومين الى السجون المدنية — أي السجون العامة التي ينزلها المحكومون بالقضايا ذات الطابع الاجرامي .

وهذه أسماء المحكومين :

١ — داود الرميح .
٢ — محمد العربي .
٣ — صالح الغانم .
٤ — رشدي المداح .
٥ — عبد الوهاب اصيل .

عالم

ايران

البرنامج السياسي لمنظمات الجبهة الوطنية الايرانية في الخارج

الشرطة الايرانية تقمع إحدى المظاهرات الجماهيرية

الجبهة الوطنية الايرانية تحالف وطني عريض يكمل النضال الوطني والاجتماعي العريق للشعب الايراني .

تنشر « الحرية » فيما يلي مشروع البرنامج السياسي الذي التقت عليه المنظمات التي تضمها هذه الجبهة في مؤتمرها المشترك خارج الوطن في أواخر هذا العام).

لقد ناضل الشعب الايراني على طول تاريخه العاصف المليء بالاحداث الجسام من أجل حريته واستقلاله . واليوم ، اذ يرزح هذا الشعب تحت نير التسلط الدموي للامبريالية وصنائعها في الداخل فانه لم يكف يوما عن مواصلة النضال ، ولنا في الحركة الثورية من أجل الدستور والقيام الثوري في غابات كيلارن ، حركة الشيخ محمد الخياباني في تبريز ، الانتفاضة الثورية للكولونيل محمد تقي خان بسيان في خرسان ، النضالات المستمرة ضد دكتاتورية رضا خان ، والكفاح الديمقراطي لشعبنا والمعادي للاستعمار بقيادة الدكتور مصدق الذي كان شعاره الرئيسي تأميم صناعات النفط في ايران أسطع الادلة وأقواها على فدائية الشعب ونضاليته في سبيل الحرية والحكم الشعبي في تاريخه المعاصر .

ان الانحلال التدريجي للعلاقات القديمة السائدة في المجتمع الايراني الذي نشا منذ انقراض الاسرة الصفوية بشكل رئيسي كنتيجة للتأثير الاستعماري بشكله السياسي وامتداد النظام الرأسمالي العالمي ، تكامل في العهد القاجاري وهيأ مقدمات انحلال العلاقات الاجتماعية وتفكك الشكل الحكومي لهذه العلاقات ورافق انحلال هذه العلاقات نسك الطبقات التقليدية الموجودة آنئذ والتحول نحو نشوء طبقات ومراتب جديدة ذات علاقات جديدة . ومن جهة أخرى ، كانت العلاقات الاجتماعية ونظام الحكم الايراني القديم اللذان يفقدان لهذه الصورة مقدمات وجودهما ، تقعان تحت تأثير وسيطرة الاستعمار بالتدريج نتيجة للضغط الذي كان الاخير يمارسه ، بحيث انه بعد منافسات وصراعات طويلة بين القوتين الاستعماريتين الانكليزية والروسية ، غدا الجهاز الحكومي في أواخر عهد القاجاريين آلة صماء وصنيعة من صنائع الاستعمار الروسي .

لقد أدت التناقضات بين العلاقات الجديدة في مرحلة تكون المجتمع والطبقات الموجودة فيه من جهة وبين حكومة لم تزل محتفظة بشكلها الاستبدادي القديم ومتحولة الى آلة طيعة بيد الاستعمار من جهة اخرى ، أدت الى نشوء حركات عدة ضد الحكومة تمخضت بعد نضوجها وتوسعها عن «حركة المطالبة بالدستور» الثورية التي كان يقودها رجال دين احرار ومثقفون ديمقراطيون وحركة الجماهير الشعبية التي كان يقف على رأسها رجال مثل ستار خان الامر الذي ادي بالتالي الى اسقاط الحكم الاستبدادي ونشوء المجلس التمثيلي ، وسن القانون الاساسي . غير انه ، وبالرغم من كل ذلك وبسبب عدم نضوج العلاقات الجديدة والمراتب الممثلة لها نضوجا كاملا ، وعدم التشخيص الصائب لماهية الاستعمار وجوهر نشوئه واساليبه لم يستطع الشعب ان ياتي الى الحكم بنظام يمثله فاستطاع عملاء الاستعمار الذين كانوا قد تسربوا الى جهاز الحكم الوارث لنظام الاستبداد منذ أول لحظة لنشوء الاولى ، السيطرة على مقاليد الامور بكل سرعة .

أما الحركة التحررية المعادية للاستعمار فلم يكن أمامها سوى مواصلة وتوسيع تقاليدها الثورية في مناطق مختلفة من الوطن . وبعد ثورة اكتوبر التي الغت اطماع الحكم القيصري الاستعماري الروسي وأنهت نفوذه وامتيازاته في ايران خلا الميدان للاستعمار الانكليزي ليصبح فارسه الوحيد في الكر والفر .

وفي هذه الحقبة الزمنية ، حيث كان الاحتكار الرأسمالي العالمي في مرحلة نموه الامر الذي اقتضى تقسيم العالم بين القوى الاستعمارية. كان الاستعمار الانكليزي يسعى بدوره من أجل السيطرة على الثروات الطبيعية ومنابع النفط في ايران ونهبها والاستفادة من اسواق هذه الثروة في تنمية احتكاراتها . وبغية تامين هذا الهدف ، كان يعتبر ، بحق ، قمع الحركات الشعبية قمعا كاملا اول مهمة لها . فتمخضت مساعيها الشريرة في هذا السبيل عن الانقلاب الاسود في ١٩٢٠ وتثبيت دكتاتورية رضا خان الفاشيستية على طول البلاد وعرضها وتوسيع الاجهزة المركزية اللازمة لتكريس هذا النظام وصيانة مصالح الانكليز لفترة من الزمن .

ان دكتاتورية رضا خان ، والحق يقال ، لم تكل يوما ما عن تنفيذ دورها الخياني بكل دقة فسحقت باعلى درجات القوة بقايا الحركة ومددت اتفاقية النفط من أجل صيانة المصالح الاستعمارية لبريطانيا واستمرارها .

ولقد مهد سقوط هذه الدكتاتورية السوداء ذات العشرين سنة في شهريور سنة ١٩٤١ السبيل مرة أخرى امام انتعاش الحركة ونمو النضالات المعادية للاستعمار وبالرغم من ان الفئة الحاكمة المرتبطة بالاستعمار لم تزل باقية في مواقعها الا ان الضعف والتزلزل — المصحوب بنشوء المنافسات الجديدة في الميدان الدولي وسقوط الفاشية قد دبا الى جسدها ومواقعها . وسرى الدم من جديد في جسم الحركة الشعبية والديمقراطية الايرانية الناشئة في عهد النضال من أجل الدستور والتي تم سحقها مؤقتا أبان الدكتاتورية السوداء . لكن تحت قيادة أخرى هي قيادة الدكتور مصدق . وأدت التجربة التاريخية المكتسبة من الحركة الشعبية في عهد النضال من أجل الدستور من جهة ، والانقلاب الاسود وتمديد امتياز النفط الذي فضح قدرة النفوذ الاستعماري الانكليزي في ايران من جهة أخرى ادت الى ان يصبح الهدف الرئيسي للنضال الديمقراطي المعادي للاستعمار الذي يخوضه الشعب الايراني بقيادة الدكتور مصدق هو الاستعمار الانكليزي وان يتبلور هذا النضال في شعار تاميم الصناعات النفطية في عموم البلاد .

ان النضال المعادي للاستعمار الذي خاضه شعبنا بقيادة الدكتور مصدق والجبهة الوطنية الايرانية احرز نجاحات باهرة بتأميم صناعات النفط وتوجيه الضربة القاتلة الى النفوذ والسيطرة الاستعمارية في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية . وكان تشكيل حكومة الدكتور مصدق احدى حصيلات النضال المتواصل لشعبنا ضد سلطة الاستعمار والاستبداد منذ اولى ايام هذه الحكومة. سعى الاستعمار العالمي ولمرات عديدة الى اسقاطها عن طريق المؤامرات المتعددة التي كانت آلة التنفيذ فيها الرجعية المحلية العميلة وراس رمحها البلاط. غير ان الشعب دافع ابدا عن حكومته دفاعا قدم في ميدانه الضحايا والدماء كما حدث في حركة ٣٠ تير ١٩٥٢ التاريخية العظمى .

ونظرا لعدم تعبئة القوى الشعبية وتجهيزها بشكل كاف والتعاون الوثيق بين الاستعمار والرجعية وقيادتها في البلاط وبقاء عملاء الاستعمار والرجعية في المراكز القيادية والمهمة في الجيش والاتفاق التام بين الاستعماريين الانكليزي والامريكي ، استطاع اعداء الشعب تنفيذ جريمتهم النكراء في مؤامرة ٢٨ مرداد ١٩٥٣ السوداء التي جرى تخطيطها من قبل دائرة المخابرات المركزية الامريكية (سيا) وهكذا وصلت الى الحكم حكومة الانقلاب المجرمة .

لقد حولت حكومة محمد رضا شاه وطننا الى مرتع خصب لاطماع الناهبين الاحتكاريين الاجانب والمحليين فاصبح التوقيع على المعاهدات العسكرية الجائرة ، تسليط المستشارين العسكريين والجواسيس الاجانب على مجريات الحياة اليومية لابناء الشعب ، نهب الثروات الوطنية ، الاستثمار الفظيع للعمال والفلاحين، قتل واعتقال وتعذيب وابعاد المناضلين ، مصادرة الحريات الديمقراطية ومسح اي اثر للقانون الاساسي ، تحميل الشعب الديون الثقيلة من الخارج وتعميق سيطرة الفكر الاستعماري يشكل برنامج عمل الحكومة العميلة لعدة سنوات ، ولم تقف عند حد تسليم صناعات النفط التي جاد الشعب الايراني بدمه من أجل تخليصها من قبضة الاستعماريين بل انها وضعت جميع المرافق الاقتصادية للشعب من الصناعات والمعادن والبنوك والقسم الاكبر من الزراعة تحت السيطرة الغادرة للاحتكاريين الاجانب فبسط الفقر والجهل والبطالة اجنحتها على البلاد اكثر من اي وقت مضى ودب الفساد والرشوة في جميع المرافق الحكومية بشكل لم تزد ايام فقراء الريف سوءا فحسب بل تسبب في دفع جيش العاطلين الى طهران والمدن الكبيرة الاخرى بحيث جعلت من هذه المدن مراكز تجمع للجياع والعاطلين ، وزاد الارتفاع لمستوى المعيشة وانفاق أموال الشعب بدون حساب والتبذير المتعدد الاشكال في الطين بلة .

وأصبح الفكر الوطني والتقاليد الشعبية والسنن الثورية للشعب هدفا للهجمة الشرسة من الفكر الاستعماري وحول الاشتراك في الاحلاف العسكرية العدوانية وسياسة العمالة التي تمارسها الطبقة الحاكمة حيال الاستعمار العالمي ، حول بلادنا الى قاعدة سياسية واقتصادية وعسكرية اساسية ضد الحركات الوطنية والتقدمية في الشرق الاوسط . ان نظام الشاه لا يبغي من وراء التقوية المستمرة للجيش سوى تقديم المعونة الى قوى الثورة المضادة في الشرق الاوسط . وما التعاون المكشوف للشاه مع الصهاينة الغاصبين الا دليلا ساطعا على العداء الصارخ لنظامه مع الحركات التقدمية والمعادية للاستعمار التي تخوضها الشعوب العربية .

ان نظام الشاه يسعى عن طريق توسيع مجال نشاطات وتدخلات منظمة الامن وغيرها من المؤسسات البوليسية في شؤون الحياة اليومية للشعب وخنق جميع انواع الحريات وافتعال الاحزاب والنقابات التي هي الاتطيعة بيدها ، الى تجريد الشعب من جميع المبادرات والامكانيات النضالية المعادية للاستعمار والرجعية .

ولقد بدأت بعد انقلاب ٢٨ مرداد مرحلة جديدة في نضال الشعب الايراني ، واذا كانت ضربات حركة المطالبة بالدستور قد وجهت فقط نحو كيان الحكومة الاستبدادية التي كانت تشكل قناعا للاستعمار المختفي وراءها ، واذا كانت هذه الضربات بعد شهر يور ١٩٤١ موجهة بشكل مباشر الى الاستعمار بالذات ، فان انقلاب ٢٨ مرداد اظهر بجلاء الوحدة العميقة والمادية للرجعية المحلية بقيادة البلاط والاستعماريين ، وضرورة تعبئة القوى الشعبية من أجل النضال — المتواصل ضد السلطة والاستعمار ، فاستمر النضال البطولي لجماهير شعبنا على رغم شراسة الهجمة التي قامت بها حكومة الانقلاب في جميع المجالات ، واتخذ هذا النضال شكلا خفيا تارة وشكلا علنيا تارة اخرى وكانت سنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٣ طورا جديدا من هذه النضالات . ففي هذه الفترة استلمت الجبهة الوطنية الايرانية زمام القيادة مرة اخرى وبذلت جهودا جبارة من اجل تركيزها وتوحيد صفوفها ، غير انها ، ايضا ، اغرقت في بحر من الدماء ، نتيجة للهجمات الاستعمارية — الرجعية الوحشية المتتالية بعد ان وصلت أوجها في انتفاضة مرداد ١٩٦٣ .

ان التجارب النضالية والكفاح المتواصل لشعبنا بجميع نجاحاتها واخفاقاتها قد طرحت موضوعا اساسيا هو ايجاد النمو النضالي المتناسب والفعال في الحياة اليومية ، فتوصل شعبنا مستنيرا بتجاربه وبالتعلم من الكفاح المنتصر لشعوب العالم وخصوصا شعبي فيتنام وفلسطين البطلين ، الى استنتاج صائب هو انه من دون الالتجاء الى النضال المسلح الرادع الذي لا يقبل اي مساومة او مسالمة مع العدو لا يمكن قهر الاستعمار والرجعية المحلية بقيادة البلاط البهلوي واستلام زمام المبادرة منهما ليقرر الشعب مصيره بنفسه ويصبح سيد نفسه .

ولقد شهدت السنوات الاخيرة ايضا نوعا جديدا من الحركة الثورية ذات جوهر ومغزى جديدين ، حركة تشكل النضالات الواسعة للطلاب وعلماء الدين التقدميين وسائر المراتب والطبقات الشعبية وخصوصا العمال صفتها المميزة وتبرز في مقدمة هذه الصفات لجوء المنظمات التقدمية والثورية الى الكفاح المسلح .

ان اكثر صور هذه النضالات حدة والتي تجلت في عمليات الانصار داخل المدن لم تفتح سبيلا جديدا في الحركة الثورية لشعبنا فحسب بل الاهم من ذلك ، شكلت نقطة انعطاف في تاريخ نضالات شعبنا كاسبة بذلك عمقا ونضوجا في المحتوى وخصوصا ما يتعلق بالطابع والمكانة الاجتماعية لمنظماتها القيادية .

نحن نعرف جيدا — ان امامنا نضالا حادا وطويل المدى ودليلنا على ذلك نضالات شعوب فيتنام وفلسطين . ان النصر بعيد جدا ولا يمكن ضمانه من دون النضال المتواصل والتضحيات الجسام . كما ان تصور الانتصار خلال فترة قصيرة من دون تقديم الضحايا في هذا السبيل او بدون وحدة وتعاضد جميع القوى المعادية للاستعمار في ايران والمنطقة دليل على عدم استيعاب اهداف وظروف هذا النضال استيعابا عميقا . لذا فان المقاومة والوفاء والنضال الذي لا يقبل الكلل ووحدة جميع القوى المعادية للاستعمار هي فقط، الضمانة النهائية للانتصار، ولا ريب في ان الشعب الايراني البطل برجالة

البقية على الصفحة "١٥"



فيتنام

القصف الجوي الكثيف على هانوي:

تصعيد العدوان لن يمنع إنتصار الشعب الفيتنامي

قام الأمبرياليون الاميركيون ، في الايام الاخيرة ، بتصعيد

حربهم من جديد على شعب فيتنام بعد تمنعهم عن توقيع اتفاقية السلام المعقودة في ٢٠ ت١ . فقد وسعت القاذفات الاميركية قصفها الى سائر انحاء فيتنام الشمالية ولاسيما هانوي وهايفونغ بعدما كانت قد حصرت نشاطها في المناطق ما دون الخط العشرين من خطوط العرض ، خلال محادثات السلام الاخيرة .

وقد نتج عن هذا القصف الوحشي قتل عدد كبير من الاهالي وتدمير عدد ضخم من المساكن . كما أصيبت منشآت مدنية تقع وسط المدن وفي ضواحيها : عدد من البعثات والسفارات (البعثة الفرنسية ، سفارات مصر وكوبا والهند) — المرفأ وعدد من السفن منها سوفياتية وصينية — أكبر مستشفيات هانوي — مصنع أدوية — معسكر للسجناء الاميركيين ، مما يدل بوضوح على ان القصف انما يتناول أساسا الاهداف المدنية والمناطق الآهلة بالسكان على خلاف كل ادعاءات الادارة الاميركية المجرمة حول الطابع العسكري لاهداف القصف وعن تصديها المزعوم « لاستعدادات هجوم جديد تحضر له هانوي » ، والتي يفضحها تصريح أحد جنرالات البنتاغون نفسه . وتشير مصادر فيتنام الشمالية الى أن ٢٠ الف طن من القنابل قد ألقيت على هانوي وهايفونغ وحدها خلال الايام الثلاثة الاولى للقصف ، أي ما يعادل ربع الكمية التي القيت على بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية كلها ، أو ما يعادل قنبلة هيروشيما الذرية .

ان العودة الى توسيع نطاق العدوان الاميركي ، بهذا الشكل الكثيف والوحشي ، انما يشكل تكملة جديدة لمخطط اميركا في تركيع الشعب الفيتنامي وفرض استمرار سيطرتها الاستعمارية على الشعب في جنوبي فيتنام ، هذا الطموح الامبريالي الثابت عند الادارة الاميركية والذي يجسده ارتدادها الحالي عن الاعتراف باتفاقية السلام الاخيرة . وقد عبرت حكومة نيكسون عن القيمة الفعلية التي تعطيها للاتفاقيات الدبلوماسية—وهو ما خبرته منها شعوب العالم باسرها ولاسيما شعب فيتنام — بأن أرجات توقيعها للاتفاقية (المحدد موعده بـ ١٠/٣١) وطالبت بعقد محادثات جديدة « لتوضيح واعادة تحديد » بعض بنود الاتفاقية ، بعدما كانت قد وافقت عليها (رسائل نيكسون الى يام فان دونغ) واعترفت رسميا بتطابق النص الذي نشرته هانوي في ١٠/٢٦ تطابقا تاما مع ما توصلت اليه المحادثات السرية في أوائل تشرين الاول .

ان المحادثات الجديدة التي تم عقدها بين لي دوك ثو وكيسنجر (خلال تشرين الثاني وحتى منتصف كانون الاول) قد اظهرت من جهة ارادة الفيتناميين الصادقة في تحقيق سلام يتوافق والاهداف الاساسية التي ناضل الشعب الفيتنامي من أجلها طيلة ٢٥ عاما والذي بات ميزان القوى السياسية والعسكرية يسمح بتحقيقه ، كما أظهرت من جهة أخرى صدى اصرار الاميركيين على انتزاع تنازلات اساسية من الشعب الفيتنامي . ويتكشف من تصريحات ممثلي هانوي والحكومة الثورية المؤقتة في محادثات باريس (السرية منها والعلنية) وحتى من تعليقات بعض المسؤولين الاميركيين ان المسائل المطروحة من قبل الجانب الاميركي في المحادثات لا تتعلق اساسا بنقاط ثانوية أو تقنية من اتفاقية تشرين الاول كالنقطة المتعلقة بحجم وكيفية تنظيم عمل لجنة الرقابة الدولية — وانما تمس مسائل مبدئية اساسية وتعيد النظر بصورة كاملة في الاتفاقية وفي فكرة السلام في فيتنام أساسا . فالمشكلات التي جمدت المباحثات تتصل بمسالة السلطة في جنوبي فيتنام والعلاقات التي سوف تقوم بين قسمي فيتنام اي انها تمس الحقوق القومية الاساسية للشعب الفيتنامي وحق شعب الجنوب في تقرير مصيره . وفي الواقع فان الادارة الاميركية قد عادت الى المطالبة « بسيادة حكم ثيو على جنوب فيتنام » واعادة ايجاد المنطقة المنزوعة السلاح بين شطري فيتنام كشرط لتوقيع اتفاقية السلام .

وحين يعيد نيكسون النظر باعترافه بوجود ادارتين وجيشين وثلاثة أطراف سياسية — ح.ث.م — حكم ثيو — المحايدون — في الجنوب (على نحو ما نصت عليه اتفاقية تشرين الاول) ويعيد النظر باقراره باجراء انتخابات حرة وديمقراطية ينظمها مجلس من ثلاثة أطراف ، وحين يعيد النظر بمبدأ وحدة أراضي فيتنام المكرسة في اتفاقية جنيف ١٩٥٤ (وهي النقطة الاولى من نقاط اتفاقية تشرين الاول التسعة) أي بالطابع المؤقت للتقسيم الراهن وبمبدأ العمل على توحيد فيتنام وفق ارادة شعبه ، فان نيكسون انما يرمي الى تكريس التقسيم نهائيا ويعود الى سياسة « الفتنمة » أي الى استكمال العدوان الاميركي الامبريالي والى مطامحه في فرض سيطرة الاستعمار الجديد على جنوبي فيتنام وباقي الهند الصينية .

أهداف القصف

وتهدف عمليات القصف الكثيف والوحشي لفيتنام الديمقراطية الى الضغط سياسيا ومعنويا على الشعب الفيتنامي وارهابه وضرب صموده من أجل انتزاع تنازلات أساسية منه على طاولة المحادثات والحاق الهزيمة به ، وهو ما لم يتمكنوا من فرضه بالاساليب العسكرية طيلة أعوام من العدوان .

ولم يكن رد فيتنام الديمقراطية باقل حزما من كثافة القصف ووحشيته ، فاحتمال اعادة تصعيد القتال كان واردا بصورة دائمة لدى هانوي والثوار في الجنوب ، حتى في فترة اعلان الطرف الاميركي عن استعداده لتوقيع اتفاقية السلام . ولم تؤد المساعي لتحقيق السلام الى خفض التعبئة السياسية والعسكرية للشعب في الشمال والجنوب والتي شكلت — ولا زالت — العامل الحاسم في الحاق الهزائم بالمعتدين وعملائهم . فقد اعلن جياب في خطابه : « لقد أحرزنا النصر على حرب ايزنهور ضد الخطر الشيوعي وعلى الحرب الخاصة التي أعلنها كنيدي وعلى حرب جونسون « المحدودة » ونحن نتغلب اليوم على مخطط ادارة نيكسون في « فتنمة الحرب » . وأضاف : ان الشعب الفيتنامي ليفضل الموت على خسارة بلاده » .

وحققت وسائل الدفاع الجوي الفيتنامي انتصارات كبيرة ، اذ فقد الطيران الاميركي حوالي ٤٥ طيارا ، اي ما يقارب عشر الطيارين المعتقلين منذ آب ١٩٦٤ .

وقد تمكنت وسائل الدفاع الجوي من اسقاط ٣١ قاذفة من طراز « ب ٥٢ » (عدا عدد كبير من القاذفات والمقاتلات) حتى الان ، وقاذفات « ب ٥٢ » ، التي تحلق على علو شاهق ، يستحيل اصابتها الا بصواريخ « غايدلاين » السوفياتية المتطورة . هذا يعني ان الفاعلية الجديدة للدفاع الجوي الفيتنامي هي نتيجة تسلم هانوي ذلك النوع من الصواريخ حديثا ، بعد ان ظلت محرومة منه خلال السنوات الماضية . وهذا ما يلقي ضوءا كاشفا على سياسة الدعم العسكري السوفياتية لصمود فيتنام الديمقراطية . فالسمة البارزة لهذه السياسة كانت ولا تزال تقديم الاسلحة الدفاعية المتطورة فقط كرد فعل لتصعيد في العدوانية الاميركية ، ولو ان هذا السلاح المتطور — صواريخ « غايدلاين » — كانت بحوزة فيتنام الديمقراطية خلال السنتين الماضيتين ، لامكن الشعب الفيتنامي ليس فقط تعزيز صموده وتجنيبه هذا العدد الهائل من الضحايا ، وانما ايضا شل جزء هام من فاعلية الآلة العسكرية الاميركية وتوفير شروط افضل لنضال الشعب الفيتنامي في المفاوضات السياسية .

يبقى تصميم الشعب الفيتنامي البطل على صد العدوان وتحمله لاقصى التضحيات ومتانة تعبئته وتنظيمه وقدرته الباهرة على توظيف طاقات جماهيره المسلحة في الحرب الثورية وفي البناء الثوري تنبىء كلها بفشل المخطط الامبريالي القديم — الجديد ، وتشير كلها الى ان تصعيد العدوان الامبريالي لن يكون في النهاية الا مرحلة جديدة من مراحل تراجع الامبريالية وهزيمتها .

طبيعة الدولة في البلدان الحديثة الاستقلال ودور الجيش والبيروقراطية

بقلم الكاتب الباكستاني الماركسي : حمزة علوي

ترجمة أسرة "الحرية"

تشكل مسألة طبيعة الدولة في البلدان الحديثة الاستقلال مسألة بالغة الاهمية، من الناحيتين النظرية والعملية ، بالنسبة للحركة الثورية في البلدان المتخلفة . وتقديم الاجوبة الصحيحة على هذه المسألة وثيق الارتباط بصحة السلوك السياسي من أنظمة برجوازيات الدولة البيروقراطية العسكرية في المنطقة العربية . تنشر « الحرية » فيما يلي وجهة نظر حول هذا الموضوع للكاتب الماركسي الباكستاني حمزه علوي ، الذي عرفه القراء العرب من خلال مقالين هامين له : « الفلاحون والثورة » و « الامبريالية الجديدة » .

تهدف هذه المقالة الى اثارة بعض الاسئلة الاساسية حول النظرية الماركسية الكلاسيكية للدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا . وتنطلق حججي من الخصوصية التاريخية للمجتمعات المستعمرة سابقا . وهذه الخصوصية ناتجة أولا عن التغييرات البنيوية التي أدخلتها العملية الاستعمارية واصطفاف القوى الطبقية وطبيعة البنى الفوقية من مؤسسات سياسية وادارية ، وهي ناتجة ثانيا عن اعادة ترتيب القوى الطبقية في فترة ما بعد الاستعمار . وسوف استمد الامثلة من التطورات الاخيرة في باكستان وبنغلادش . توجد ولا شك سمات مميزة تخص هذين البلدين . لكن المميزات الاساسية، الداعية الى تحليل جديد ، ليست فريدة باي حال من الاحوال . وأشير بشكل خاص للدور المميز الذي تلعبه الفئة العسكرية — البيروقراطية كظاهرة مشتركة في معظم المجتمعات المستعمرة سابقا . يجب تفسير هذا الدور على أساس اصطفاف جديد للمصالح المميزة لثلاث طبقات مالكة ومستغلة : البرجوازية المحلية ، البرجوازيات الاستعمارية الجديدة في العواصم الاستعمارية والطبقات المالكة للارض ، في ظل الوصاية الاستعمارية... اذا كانت احدى المستعمرات تملك برجوازية محلية ضعيفة ومتخلفة ، فانها تعجز ، عند نيلها الاستقلال ، عن اخضاع جهاز الدولة الاستعماري البالغ التطور نسبيا والذي مارست الدولة الاستعمارية سيطرتها من خلاله . غير ان ترتيبا جديدا لمصالح الطبقات الثلاث المتنافسة ، في ظل وصاية الدولة الاستعمارية ، يسمح بقيام فئة بيروقراطية — عسكرية متميزة تتوسط بين هذه المصالح والمطالب المتنافسة والتي لم تعد متناقضة ومتناحرة . وبسبب ذلك ، تكتسب الفئة البيروقراطية العسكرية دورا مستقلا نسبيا بحيث لا يمكن اعتبارها مجرد اداة لاي من الطبقات الثلاث الانفة الذكر . ولهذا الدور المستقل نسبيا الذي يلعبه جهاز الدولة أهمية خاصة بالنسبة للبرجوازيات الاستعمارية الجديدة لانه وسيلتها الى تحقيق مصالحها الطبقية في المجتمعات المستعمرة سابقا .

ويوجد فارق كبير بين هذا الوضع وبين الوضع الذي ساد المجتمعات الاوروبية عقب انتصار الثورة البرجوازية والذي قامت عليه النظرية الماركسية الكلاسيكية حول الدولة . كذلك يمكن التمييز بين دول — باكستان مثلا — عانت من السيطرة الاستعمارية المباشرة وبين دول اخرى عانت من الاستغلال الاستعماري في ظل السيطرة غير المباشرة . وسوف يقتصر تحليلي على مثال من النمط الاول ...

النظرية الماركسية الكلاسيكية

ان التركيز على دور الجيش والبيروقراطية في التطور الحكومي والسياسي للمجتمعات المستعمرة سابقا يثير أسئلة أساسية ، خاصة فيما يتعلق بالنظريات الماركسية الكلاسيكية . هناك ما يسميه « ميليباند » « النظرة الماركسية الاولية للدولة » . وهي تجد أوضح تعبيرها في صيغة « البيان الشيوعي » الشهيرة : « ان الجهاز التنفيذي للدولة الحديثة ما هو الا مجلس ادارة المصالح المشتركة للبرجوازية ككل » . والسلطة السياسية، والحال هذه ، ما هي الا « القوة المنظمة لطبقة معينة من اجل اضطهاد طبقة أخرى » . ويضيف « ميليباند » : « هذه هي النظرة الماركسية الكلاسيكية للدولة . وهي الوحيدة الموجودة في الماركسية — اللينينية . أما بالنسبة لماركس نفسه ... فانها مجرد نظرة أولية للدولة ، ذلك انه يقدم لنا نظرة ثانية للدولة . وهذه النظرة الثانية تقول ان الدولة مستقلة عن كافة الطبقات ومتفوقة عليها ، أي انها القوة الغالبة في المجتمع أكثر مما هي أداة بيد الطبقة المسيطرة » . ان هذه النظرة الثانية للدولة في كتابات ماركس مستمدة من تحليله للدولة البونابارتية . ويختتم « ماليباند » تحليله قائلا : « ويرى ماركس ان الدولة البونابارتية ، مهما بلغ استقلالها السياسي عن أية طبقة معينة تبقى حامية مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا . ولا يسعها الا أن تكون كذلك في المجتمعات الطبقية » *

ان مسألة العلاقة بين الدولة والبناء التحتي الاقتصادي ، في المجتمعات المستعمرة سابقا ، أعقد مما هي عليه في الدولة البونابارتية أو في أي أمثلة أخرى برزت في سياق تطور المجتمع الاوروبي . انها محكومة بتجربة تاريخية مختلفة وهي تستدعي مداخيل نظرية جديدة .

ولا يمكن النظر الى الجيش والبيروقراطية في المجتمعات المستعمرة سابقا من منظار الرؤية الماركسية الكلاسيكية ، بوصفهما مجرد أداة لطبقة حاكمة واحدة . ذلك ان الطبيعة المميزة لتراتب البنى الفوقية والبنى التحتية التي خلقتها السيطرة الاستعمارية، وتغير هذا التراتب في فترة الحكم الاستقلالي يجعلان من العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية علاقة أكثر تعقيدا . فيبرز نمطان للتطور التاريخي مختلفان كل الاختلاف . اذ نشهد في المجتمعات الغربية تكوين الدولة القومية على يد البرجوازيات المحلية ، في مطلع تنامي قوتها ، لكي تشكل هذه الدولة اطارا للقانون وغيره من المؤسسات الضرورية لنمو العلاقات الرأسمالية . أما بالنسبة للمجتمعات المستعمرة (بفتح الميم)، فالعملية مختلفة الى حد كبير .

ان الثورة البرجوازية في المستعمرات — بوصفها عملية انشاء دولة برجوازية وما ارتبط بها من اطار قانوني ومؤسسي — حدث يترافق مع فرض السيطرة الكولونيالية من قبل البرجوازية الاستعمارية (الغربية) .

والواقع ان هذه البرجوازية ، في تنفيذها مهام الثورة البرجوازية في المستعمرات مضطرة لان تنفذ مهمة اضافية خاصة بالوضع الكولونيالي نفسه . ليست مهمتها في المستعمرات ان تقيم نسخة طبق الاصل عن جهاز الدولة الذي أقامته في بلدها نفسه . فهي مطالبة ، اضافة لذلك ، بانشاء جهاز دولة يسمح لها بممارسة سيطرتها على كافة الطبقات الاجتماعية في المستعمرة . ويمكن القول ان « البناء الفوقي » في المستعمرات « متضخم في نموه » بالمقارنة مع البناء التحتي الاقتصادي ، ذلك ان قاعدته كامنة في الدولة الغربية الاستعمارية ، وهو لا ينفصل عنها الا زمن الاستقلال . من هنا فالدولة في المستعمرات مجهزة عادة بجهاز بيروقراطي — عسكري وآلية حكم قوية تسمح لها باخضاع الطبقات الاجتماعية المحلية عبر عملياتها الروتينية اليومية . والواقع ان المجتمعات المستعمرة سابقا ترث جهاز الدولة المتضخم هذا ، كما ترث ممارساته الراسخة التي تسمح بضبط الطبقات الاجتماعية المحلية والسيطرة عليها . وعند الاستقلال ، تجد البرجوازيات المحلية الضعيفة نفسها ضحية الضوابط البيروقراطية التي يستخدمها رؤساء جهاز الدولة البيروقراطي — العسكري من أجل المحافظة على مواقع السيطرة التي يتمتعون بها في المجتمع ، لا بل من أجل توسيعها ، خاصة وانهم قد تحرروا من السيطرة الاستعمارية المباشرة .

المسألة الرئيسية

ان المسألة الرئيسية بالنسبة للدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا تنبع من ان الذي انشأ هذه الدولة ليس البرجوازية المحلية الصاعدة وانما هو البرجوازية الاستعمارية الاجنبية . الا ان الاستقلال يضع حدا لسيطرة هذه البرجوازية الاستعمارية المباشرة على الدولة الكولونيالية . لكن هذا لا يعني ان نفوذها فيها قد انتهى . فالواقع ان البرجوازية الاجنبية تنضم اليها برجوازيات استعمارية جديدة أخرى ، لتحتل موقعا لها في المجتمعات المستعمرة سابقا . وتشكل هذه مجتمعة موقع قوة في تركيبها الطبقي . والواضح ان علاقة البرجوازيات الاستعمارية الجديدة بالدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا مختلفة عن العلاقة التي كانت قائمة بين البرجوازية الاستعمارية والدولة الكولونيالية، ذلك ان القاعدة الطبقية للدولة الاستقلالية أكثر تعقيدا من سابقتها . فهي ليست خاضعة كليا للبرجوازية المحلية ، بسبب قوة البرجوازية الاستعمارية الجديدة ونفوذها . ولا هي مجرد أداة لاي من هاتين الطبقتين ، مما يعني ان الاستقلال كان مجرد عملية خداع . ان نفوذ كل من البرجوازيتين لا ينفي نفوذ الاخرى ، ومصالحهما متنافسة ولا شك .

والنقطة المركزية التي أود التوكيد عليها هي ان الدولة في المجتمعات المستعمرة سابقا ليست أداة بيد أية طبقة بمفردها . انها تتمتع باستقلال نسبي ، وتتولى الوساطة بين المصالح المتضاربة لثلاث طبقات مالكة : البرجوازيات الاستعمارية الاجنبية ، البرجوازية المحلية ، والطبقات المالكة للارض ، وتنوب عن هذه الطبقات جميعا في المحافظة على النظام الاجتماعي القائم المجسد لمصالح هذه الطبقات ، وتحديدا : مؤسسة الملكية الخاصة ، وغلبة نمط الانتاج الرأسمالي .

غير ان جهاز الدولة لا يقتصر على الفئة البيروقراطية — العسكرية ذات الامتيازات الاجتماعية . فحيث توجد أشكال حكم ديمقراطية ، يشكل السياسيون والاحزاب السياسية جزءا من هذا الجهاز أيضا . وحيث يحتل القادة السياسيون أعلى المراكز في الدولة ، الموكلة رسميا بالسلطة على الجيش والبيروقراطية ، يستحيل تقييم دور الفئة البيروقراطية — العسكرية ذات الامتيازات الاجتماعية تقييما صحيحا دون فهم واضح للدور المحدد الذي يلعبه السياسيون والاحزاب السياسية في الدولة، ومدى الصلاحيات التي يتمتعون بها أو الضوابط المفروضة عليهم . ذلك ان السياسيين والاحزاب السياسية يحتلون موقعا مركزيا في شبكة معقدة من العلاقات . فهم مطالبون ، من جهة ، بأن يسعوا لتحقيق مطالب جمهورهم السياسي ، أي انهم مطالبون بتحقيق هذه المطالب من خلال مساهمتهم في الحكم . وهم ، من جهة ثانية ، يلعبون دورا مركزيا في ادارة العلاقات العامة لمصلحة الذين يصنعون سياسة البلد، بحيث تبدو هذه السياسة مقبولة للمجتمع ككل . لذا فهم قناة يمر التذمر الشعبي عبرها من جهة ، ولكنهم ، من جهة ثانية ، يسعون لان « تتفهم » أوسع الجماهير « القضايا العامة » ، الامر الذي يخفف تفاقم المعارضة الشعبية . من هنا ان علاقتهم بالفئة البيروقراطية — العسكرية المتميزة علاقة مزدوجة : انها علاقة منافسة وتكامل في آن معا . وتتفاقم الازدواجية حيث يستطيع السياسيون ، الذين يحتلون أعلى مراكز الدولة ، التاثير على وظائف أفراد الجهاز الاداري والجيش .

غطاء الشرعية

توجد منوعات عديدة لاقتسام مراكز القوى بين القيادة السياسية والفئات البيروقراطية — العسكرية المتميزة في المجتمعات المستعمرة سابقا . الاحزاب السياسية التي تقود حركة التحرر الوطني ترث غطاء الشرعية وفخ السلطة السياسية. غير ان العديد من المجتمعات الحديثة الاستقلال شاهد تقلصا متزايدا في نفوذ تلك الاحزاب يرافقه ازدياد في قوة الفئات البيروقراطية — العسكرية ، انتهى ، في بعض الاحيان ، الى سيطرة هذه الاخيرة على السلطة السياسية بشكل علني ومباشر. لكن العلاقة بين القيادات السياسية والفئات البيروقراطية — العسكرية هي ، على العموم ، علاقة وفاق وتوتر في آن معا . فالاولى تخدم الثانية في أكثر من مجال . انها تضفي على الانظمة غطاء من الشرعية ، وتمتص المعارضة الشعبية وتقنن التذمرات عبر « اللعبة الديمقراطية » . والواقع ان دور الاحزاب السياسية لا يلغي بالضرورة الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الفئة البيروقراطية — العسكرية المتميزة . فالمسألة الرئيسية هنا هي مسألة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ككل ودوره الوسيط بين المصالح المتضاربة للطبقات المالكة الثلاث : البرجوازية المحلية ، والبرجوازيات الاجنبية والطبقات المالكة للارض . وبالقدر الذي تساهم القيادة السياسية في هذا الدور الوسيط ، وفي المحافظة على الاستقلال النسبي لجهاز الدولة ، بقدر ما تخدم أغراض البيروقراطية العسكرية ، فتصبح شريكا لها ، أي الطرف الثالث في هذه الفئة ذات الامتيازات . وفقط عندما تشكل الاحزاب السياسية خطرا على هذه الاستقلالية النسبية ، ومعها على دور الوسيط الذي تلعبه البيروقراطية العسكرية ، ينفجر الصراع . وحتى الان ، كانت البيروقراطية العسكرية هي الطرف الذي خرج منتصرا . ومهما بحثنا فاننا لن نجد حالة واضحة يمارس فيها حزب سياسي سيطرة حاسمة على الدولة في مجتمع استقلالي ، في ظل الرأسمالية . وقد تكون حالة الهند أقرب هذه الحالات . لكن الوضع هناك ملتبس هو أيضا . فحزب « المؤتمر الحاكم » ليس باي حال حزب طبقة واحدة ، وانما هو حزب يساهم مع البيروقراطية في الوساطة بين المصالح المتضاربة للطبقات المالكة ، ويساهم مع هذه البيروقراطية ذاتها ، في الوقت نفسه ، في استخدام سلطة الدولة للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يسمح باستمرار تلك الطبقات — كل ذلك بالرغم من المصطلحات الاشتراكية لحزب « المؤتمر » . وحتى بالنسبة لرأس المال الاجنبي ، فان موقف الحكومة الهندية منه مختلف كليا عما يدعيه سياسيو حزب « المؤتمر » . والمهم بالنسبة لتحليلنا الراهن هو انه وراء السلطة الظاهرية التي يتمتع بها سياسيو حزب « المؤتمر » ، تتمع البيروقراطية الهندية بمجال واسع من الاستقلال ، وهذا ما تبينه الدراسات الاخيرة .

ان فهم تطور العلاقات بين البيروقراطية العسكرية والسياسيين في الهند يفترض العودة الى الخلفية التاريخية لهذا التطور، وخاصة الى الطريقة التي تأسست فيها الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البيروقراطية والادارة . قبل الاستقلال ، كان أفراد البيروقراطية والجيش مجرد أدوات بيد السلطة الكولونيالية . وكانت أهم وظيفة لهم هي اخضاع كافة الطبقات المحلية وقمع الحركة الوطنية لمصلحة أسيادهم المستعمرين. وخلال النضال التحرري ، وقف هؤلاء في الخندق المقابل لقيادة الحركة الوطنية . واذا بالاستقلال يخلق وضعا غريبا : القادة الذين عانوا من قمع هذه البيروقراطية العسكرية أصبحوا أسيادا عليها . فكان لا بد من التوصل الى تسوية بينهما . والواقع ان تجربة الانتقال التدريجي للسلطات خلال العشرينيات والثلاثينيات كرس اعرافا وتقاليد تسمح للبيروقراطية بالتحايل على سلطة القادة السياسيين المعينين في مراكز الدولة ، تحت مظلة السيطرة الاستعمارية البريطانية . وقد اتسعت هذه الاعراف والتقاليد وترسخت بواسطة تزايد الضوابط البيروقراطية ولكون المواطنين يتعاطون يوميا ، وبطريقة مباشرة ، مع البيروقراطية دونما حاجة لوساطة الاحزاب السياسية . ويظهر الاستثناء لهذه القاعدة فقط عندما يتوسط سياسيون أفراد لمؤيديهم لدى الموظفين ، الامر الذي يضعف من مركزهم تجاه الادارة بدلا من أن يقويه . بذلك يتقلص دور السياسيين الى دور السماسرة الساعين لكسب رضى الموظفين . وهذه الوساطة بين المواطنين والادارة واحد من أهم مصادر السلطة السياسية في الهند ، كما في غيرها من الحالات المشابهة . والواقع ان الزعيم السياسي لا يستطيع الا استرضاء الموظف . وهذا ما يؤثر على توازن العلاقة الجماعية بين السياسيين والبيروقراطية . وتعتمد قوة البيروقراطية على تكاثر الضوابط الادارية وعلى تسيير المصالح العامة العديدة الشاملة لاوسع مجالات الحياة العامة .

* رالف ميليباند « ماركس والدولة » ، سوشالست ريجستر ، ١٩٦٥ .

في العدد القادم : أمثلة من تجربتي اندونيسيا وباكستان

تتمات

تتمة موضوع صفحة "١٢"

ونسائه الذين خرجوا مرات عديدة من ميدان التجربة وعلى رأسهم اكاليل النصر ، سوف لن يستكينوا هذه المرة ايضا الا واعداء الشعب قد اسقطوا وولوا من دون رجعة .

ان شعبنا سيظل يناضل من أجل اسقاط الحكم المرتزق الموالي للاستعمار والالة الصماء بيد الاستعماريين وانهاء عهد الظلم والاستبداد والنهب عهد الرجعية المحلية والخارجية في وطننا واحلال حكومة الشعب محلهم من اجل صيانة الثروة الوطنية وبناء ايران حرة عامرة تقدمية .

ان العناصر والفئات المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية في خارج الوطن ملهمة بهذا الهدف العظيم للشعب ولنضاله ومن أجل المساهمة في تحقيقه قد شكلوا باتحادهم « الجبهة الوطنية خارج الوطن » وانهم يعلنون النقاط التالية كاهداف مشتركة للنضالات الديمقراطية الموحدة ، واسس رئيسية لبناء مجتمع يناضلون في سبيله في المرحلة الثورية الحالية وهم يعملون في نفس الوقت على نشر وجهات نظرهم الخاصة واهدافهم البعيدة المدى .

١ — اسقاط الحكم البهلوي الدكتاتوري الرجعي المرتبط بالاستعمار العالمي واقامة حكومة ديمقراطية شعبية عن طريق مجلس وطني شعبي منتخب بانتخابات حرة عمومية .

٢ — تامين الحريات الديمقراطية للشعب مثل حرية الاديان ، والرأي ، والنشر والاجتماع وتشكيل النقابات والاحزاب للقوى الوطنية .

٣ — الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها واتخاذ سياسة نابعة من مصالح الشعب الايراني واحترام حقوق شعوب العالم جميعا والنضال ضد جميع السياسات الاستعمارية والتاييد التام للحركات التحررية لشعوب العالم المستعبدة والمظلومة .

٤ — الغاء قانون الامتيازات الاجنبية المعادي للشعب وجميع المعاهدات المعادية للشعب وكذلك الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية المفروضة على الشعب الايراني قسرا وفي ظروف الارهاب وخنق الحريات من اجل تحكيم مصالح الاستعمار العالمي والرجعية المحلية .

٥ — احياء قانون تاميم صناعات النفط على نطاق البلاد .

٦ — تاميم جميع البنوك والمؤسسات التجارية والانتاجية المرتبطة بالاستعمار واجراء تخطيط للنمو الاقتصادي يضمن للاقتصاد الوطني التحول الى عامل سريع للتطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري المستقل والمتكافىء من كل الجوانب دون وضعها في خدمة السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولي .

٧ — بناء مجتمع جديد بحيث تأخذ العلاقات الاجتماعية فيه شكلا تتناسب فيه المزايا المادية والمعنوية التي يحصل عليها افراد هذا المجتمع مع مقدار الخدمة والتضحية التي يقدمها هؤلاء من أجل الشعب والوطن .

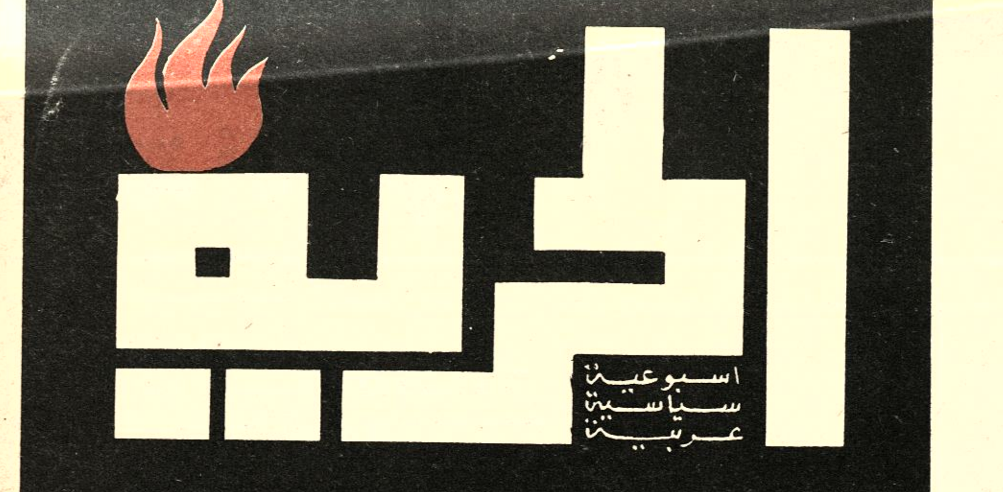
٨ — توزيع الارض على الفلاحين وتأمين جميع الوسائل المكنة والمؤدية الى تقدم الزراعة ورفع مستوى معيشة الفلاحين .

٩ — تأمين الحقوق الاجتماعية للنساء وايجاد الظروف التي تساعدهن على تحمل مسؤولياتهن الاجتماعية والثورية في بناء المجتمع الايراني الجديد .

١٠ — الكفاح ضد الفكر الاستعماري ونشر الفكر والتربية التقدمية والشعبية ومحو الامية في أقل فترة ممكنة وتعميم التعليم الابتدائي بشكل الزامي .

١١ — تاميم الصحة وتوسيع الصيدليات والمستشفيات وامكان الاستفادة المجانية في الطب والدواء لجميع ابناء الشعب وعلى نطاق البلاد كلها .





في هذا العدد:

AL-HOURRIAH - Nº 603 - 8/1/1973 - بيروت - الاثنين ٨/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٣ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

معركة الديموقراطية التي خاضها طلاب مصر

تميزت الانتفاضة الطلابية الثانية هذا العام باتساعها وشمولها وتركيزها على شعار اساسي: «الحريات الديمقراطية» .. فقد اعتبر الطلاب ان قضية الديمقراطية مرتبطة اشد الارتباط بالمسألة الوطنية وبتعبئة شعبية فعلية لخوض حرب تحرير وطنية.

وقد حصلت «الحرية» على تقرير شامل عن الانتفاضة الطلابية، مقدماتها ووقائعها ووثائقها. ويؤكد هذا التقرير على حقائق حاولت اجهزة الاعلام الرسمية المصرية تشويهها فضلا عن محاولات الابواق في الخارج التي شنت «حربا اعلامية» ضد الحركة الوطنية الطلابية.

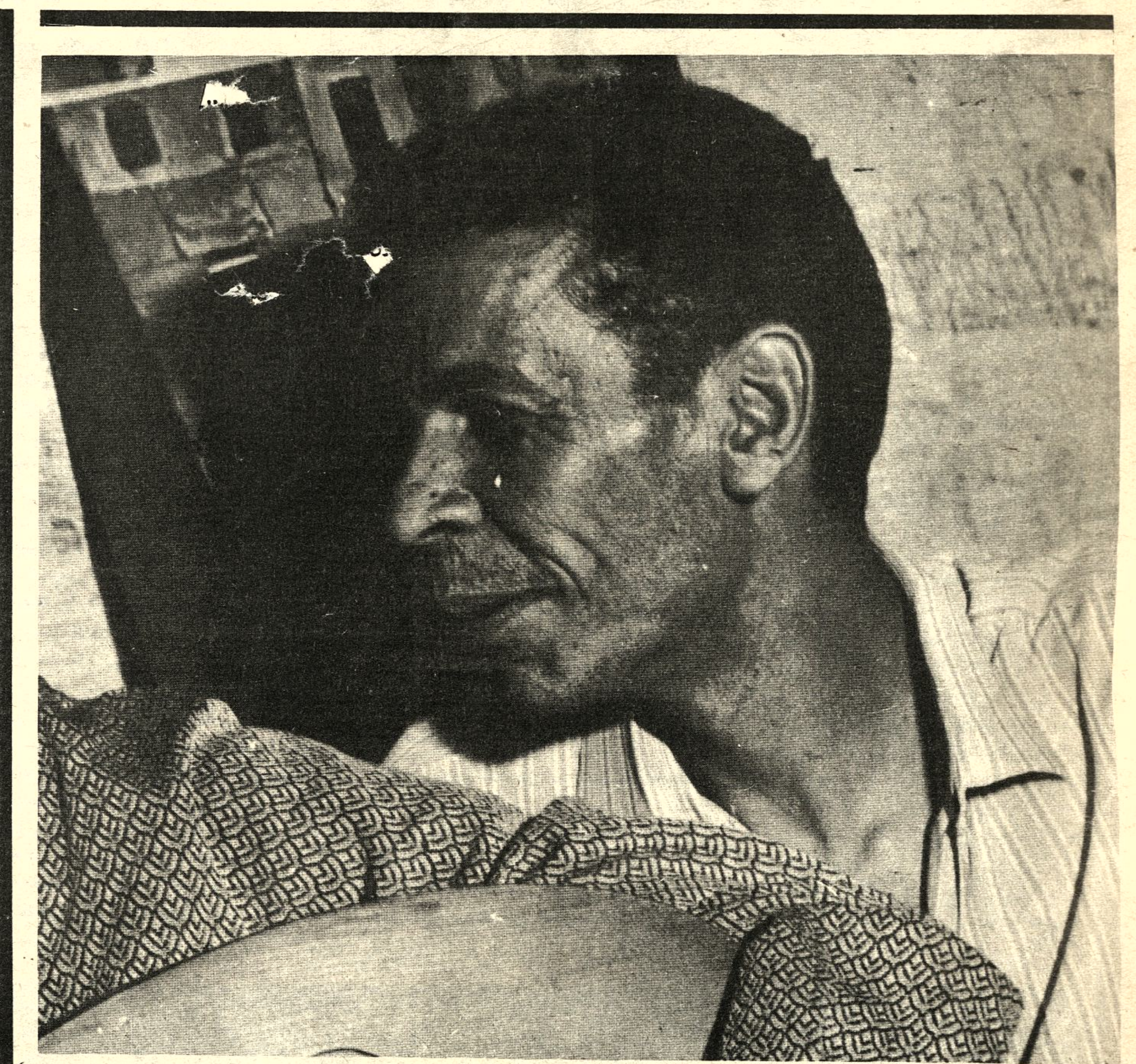
ويتضمن التقرير الوقائع التالية:

١ - بلغ عدد المعتقلين اكثر من ١٥٠ طالبا وكاتبا وصحفيا. وجميع المعتقلين من اليساريين والوطنيين والديمقراطيين، ولم يعتقل احد من «الاخوان المسلمين» الذين وقفوا الى جانب السلطة والذين يتزايد اعتماد السادات عليهم.

٢ - ان الصحفيين اصدروا بيانا سياسيا يؤيدون فيه الحركة الوطنية الطلابية، ويطالبون بالغاء الرقابة، ولم تنشره الصحافة المصرية!

٣ - ان التحرك الطلابي كان واسعا وشاملا لكل الجامعات المصرية، كما ايده الطلاب الثانويون واشترك في التظاهرة طلاب ثانويتين قرب جامعة القاهرة، كما ايده عدد من اساتذة الجامعة بالرغم من تهديدهم بالاحالة على مجلس التاديب والفصل.

راجع تقريرا شاملا عن الانتفاضة الطلابية مع عدد من الوثائق على ص ٣ - ٤ - ٥ -



الشاعر احمد فؤاد نجم .. اعتقل لأنه نظم قصيدة شعبية ساخرة جديدة بعنوان: «لاصوت يعلو على صوت المعركة»!

الكلمة الأخيرة

المبادرة الأميركية .. والحديث عن استئناف القتال

بعد عامين ونصف من اطلاق روجرز لمشروعه الشهير (حزيران ١٩٧٠) عاد الحديث عن مبادرة اميركية جديدة يحتل مكانا بارزا في كواليس المتابعة الديبلوماسية «لازمة الشرق الاوسط». واذا صح ما نشرته صحيفة التايمز اللندنية قبل ثلاثة اسابيع في هذا الصدد فان صيغة المبادرة المذكورة - المنسوبة هذه المرة الى كيسنجر - تتضمن البنود التالية:

١ - انسحاب اسرائيل عن السويس مسافة ٣٦ - ٦٢ ميلا.
٢ - فتح قناة السويس.
٣ - انسحاب اسرائيل من شرم الشيخ.
٤ - انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
٥ - تشارك اسرائيل مصر في حقول البترول الموجودة في سيناء.
٦ - تحتفظ اسرائيل بوجود عسكري في شرم الشيخ.
٧ - تبقى القدس عاصمة لاسرائيل.
٨ - تحتفظ اسرائيل بمراكز عسكرية على شريط الاردن.
٩ - يجري اقامة وجود فلسطيني في الضفة والقطاع.
١٠ - تتابع اسرائيل ومصر المباحثات فيما بعد من اجل التسوية النهائية.

ان اية مقارنة مدققة بين هذه البنود مجتمعة وبين ما حمله مشروع روجرز الاصلي قبل عامين ونصف، تكشف فورا المسافة الواسعة التي قطعها الموقف الاميركي من الصراع العربي الصهيوني على طريق المزيد من التصلب خلال الفترة المذكورة. وهي ذاتها المسافة التي طواها الموقف العربي الرسمي على طريق التراجع فاتحا ابواب المنطقة على مصراعيها امام مختلف الضغوط والمشاريع والمبادرات الاميركية.

اذا استعدنا مشروع روجرز الذي طرح في منتصف ١٩٧٠ امكننا ان نلاحظ انه لم يكن يشكل في ثلاثة ارباع بنوده أكثر من تكرار بالفاظ اخرى لنصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاشارة الى «تعديلات طفيفة ممكنة في الحدود». لكن ذلك ليس بيت القصيد في مشروع روجرز. فلم يكن هاجس الولايات المتحدة آنذاك ان ترسم اللوحة النهائية للحل السلمي كما تراه. بل كان ما يشغلها بالدرجة الاولى هو تصفية كل اشكال المجابهة العربية المسلحة لاسرائيل تطويقا لما يمكن ان تشهده المنطقة من مضاعفات قد تكسر توازن القوى المحلي - الدولي المسيطر عليها وتفتح الطريق امام نمو حركة جماهيرية عربية تجعل من امكانية فرض السلم الاميركي - الاسرائيلي حلما بعيد المنال.

وفي هذا الصدد كان يهم الولايات المتحدة ان تتوصل الى امرين: اولهما - ايقاف الاشتباك المتصاعد على قناة السويس. والثاني تصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن.

ومن هنا كان تركيز مشروع روجرز، في بنوده وفي فذلكته، على ضرورة التوصل اولا الى وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل. اما التلويح باستعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغط من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن، فلم يكن له انذاك من وظيفة فعلية سوى جر النظام المصري الى القبول بانهاء «حرب الاستنزاف» تحت وهم الاستنتاج باقتراب انّ الحل السلمي، واعطاء «الفرصة الاخيرة لاميركا» كي تقوم بدورها في لجم اسرائيل»!

هذا القبول كانت تتمته المنطقية: التخلي عن المقاومة الفلسطينية. وهو ما ادركه نظام الملك حسين جيدا. فبدأ يتهيأ - مدعوما من الولايات المتحدة بصورة مباشرة - للافادة بسرعة من اختلال ميزان الوضع العربي الرسمي لغير صالح المقاومة. وكانت مجزرة ايلول ذروة المخطط الهاشمي الذي جرى تنفيذه تحت سمع الانظمة العربية وبصرها ... هكذا حصلت واشنطن، في مدى ثلاثة اشهر، على أهم ما كانت ترمي اليه من وراء طرح مشروع روجرز في ذلك الوقت: قبول النظام المصري بوقف اطلاق النار (المؤقت) وتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن.

ومن هذا المدخل تتابعت - على امتداد العامين الماضيين تطورات اساسية في اوضاع المنطقة يمكن ضبطها تحت عناوين ثلاثة:

أولا - تقهقر النظام المصري على طريق المزيد من التراجعات حيث جرى الانتقال من قبول وقف اطلاق النار المؤقت الى قبول الهدنة الدائمة عمليا. وفي مناخ الهدنة المذكورة تتابعت التنازلات تحت شعار «اختبار نوايا امريكا ومنحها الفرصة الاخيرة»: من القبول بمنطق الحل السلمي الجزئي الثنائي بين مصر واسرائيل، الى الموافقة على تفتيت الحل الجزئي ذاته وتحويله الى مجموعة خطوات منفصلة متباعدة (اعلان السادات استعداده فتح قناة السويس مقدما)، الى طرد الخبراء السوفيات من مصر في محاولة لاستدراج العروض من جانب الولايات المتحدة وتليين موقفها المتصلب.

ثانيا: تصلب مواقع النظام الهاشمي وفرض هيمنته على الساحة الاردنية. فقد سارع النظام المذكور الى قطف الثمار السياسية للمجزرة الدموية التي نفذها ضد المقاومة الفلسطينية متوجا مخططه التصفوي بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي اتى في امتداد مشروع آلون وضمن سياق طمس الحركة الوطنية الفلسطينية وتزوير التمثيل السياسي الفلسطيني. أما ردود الفعل العربية الرسمية على المشروع فاتت، كما كان مقدرا لها، شكلية وقصيرة النفس. هكذا بدأ الحصار الذي اعلنته انظمة عربية عديدة ضد النظام الرجعي الاردني يتفكك خلال الاسابيع الاخيرة... ولم يبق من آثاره سوى ثغرة انقطاع العلاقات الديبلوماسية بين عمان وبعض العواصم العربية الاخرى، وهي التي تجري محاولة سدها الان من مختلف الفرقاء.

ثالثا - تأمين المصالح الامريكية في الجزيرة العربية في مواجهة الحركة الثورية النامية في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد جرى تنفيذ مخطط مزدوج يجمع بين توثيق الصلة مع السعودية وتنشيط دورها العربي وضمن مجموعة الدول المصدرة للنفط من ناحية وبين تقوية ايران وتصلب مواقعها الهجومية من ناحية ثانية.

تلك هي اهم التطورات التي توالت على الوضع العربي الرسمي خلال العامين الماضيين، والتي تأتي المبادرة الامريكية الجديدة في امتدادها اساسا. لذا فليس غريبا ان تحمل المبادرة المذكورة مثل البنود التي كشفت عنها صحيفة التايمز اللندنية. ونقلة التصلب في الموقف الامريكي - المنسجمة مع شوط التراجع في الموقف العربي الرسمي - تبدو هنا شديدة الوضوح على اكثر من صعيد.

بما يخص مصر يتحدث مشروع كسينجر عن انسحاب اسرائيلي عن قناة السويس مسافة ٣٦ - ٦٢ ميلا مقابل فتح القناة. وهو يتجاهل كليا المسألة التي كانت موضع خلاف عندما أعلن السادات عن مبادرته لفتح القناة قبل اكثر من عام: هل تدخل قوات مصرية الى الشريط الذي سوف يجري الانسحاب الاسرائيلي منه وما هو نوع تلك القوات؟ اما الانسحاب الاسرائيلي من شرم الشيخ فيقابله احتفاظ اسرائيل بوجود عسكري في شرم الشيخ! ويبقى مصير سيناء باكمله معلقا بين بندين احدهما يتحدث عن «متابعة اسرائيل ومصر المباحثات فيما بعد من أجل التسوية النهائية» والثاني يكرس مشاركة اسرائيل لمصر في حقول البترول الموجودة في سيناء. وهذا البند الاخير ينطلق مما هو جار فعليا الان حيث توظف اسرائيل رساميل هائلة في عملية استكمال استخراج النفط من تلك المنطقة.

وبما يخص الاردن يجزم مشروع كسينجر بأمور ثلاثة: بقاء القدس عاصمة لاسرائيل. واستمرار احتلالها العسكري لشريط كامل من المواقع في الضفة الغربية، وتبني مشروع المملكة العربية المتحدة بصدد «الوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع»!

أما الجولان فلا يرد ذكرها في المشروع اصلا، وهو أمر يقع في امتداد كل المواقف والمبادرات الامريكية السابقة التي انطلقت دائما من وضع مسألة الاراضي السورية المحتلة خارج دائرة البحث اصلا.

في ضوء ذلك كله لا تبدو المبادرة الامريكية الجديدة اكثر من دعوة للانظمة العربية المعنية - وللنظام المصري بشكل خاص - كي تقبل بواقع الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المصرية - السورية، الاردنية مع وعد بتحسين شروط الاحتلال المذكور حسب اهمية هذه المنطقة أو تلك بالنسبة لاسرائيل على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

فالانظمة العربية التي انخرطت اصلا في مسيرة التراجع الثابت والمستمر على قاعدة قبولها بقرار مجلس الامن ورضوخها لمنطق الاعتراف بالكيان الصهيوني واستعدادها لتحويل قضية فلسطين من قضية تحرير قومية الى مشكلة لاجئين وللمشاركة في تصفية الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، هذه الانظمة تواجه الان دعوة واضحة للتخلي عن التمسك بمبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والدخول في مفاوضات مع الطرف الامريكي الاسرائيلي تتقرر بنتيجتها رقعة الارض التي يمكن ان توافق تل ابيب على الانسحاب منها.

ذلك هو جوهر المبادرة الامريكية الجديدة، وكل مبادرة امريكية يمكن ان تأتي بعدها.

وهو ما يؤكد تبني واشنطن للستراتيجية الصهيونية بحذافيرها: فاسرائيل لا تريد من العرب الصلح فقط بل هي تريد مع الصلح الحصول على المزيد من الارض ايضا. ومن هنا استمرار تصلبها في مواجهة انظمة عربية قبلت مبدأ الصلح منذ زمن بعيد، وبقي عليها ان تقبل الان شروط «الانسحاب» الاسرائيلي من اراضيها المحتلة عام ٦٧.

ان مأزق الحل السلمي الذي دخلته الانظمة العربية بعد حرب حزيران يصل الان الى ذروته. وما تفعله المبادرة الامريكية الجديدة ليس الا تضخيم هذا المأزق وابرازه على نحو يبدو معه الاستسلام الكامل الحل الوحيد الممكن!

فماذا تملك الانظمة العربية المعنية حيال هذا التصلب الامريكي القاطع في وضوحه؟ وماذا تعني محاولات النظام المصري شحن الاجواء بشعارات الاستعداد لاستئناف القتال؟ وما هي الشروط الكفيلة باخراج المواجهة العربية مع اسرائيل والامبريالية من المأزق الراهن الذي تدور على نفسها ضمن شباكه؟

ذلك كله يتطلب معالجة مستقلة لمختلف العوامل الفاعلة في الوضع العربي الان وخصوصا ما يتعلق منها بالجبهة المصرية.